وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في منهجية إعداد مذكرة البحث العلمي

للسداسي الأول

مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر قانون أعمال

إعداد: الدكتورة دنش لبنى

الرتبة: استاذ محاضر ب

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمـــة

يُعدّ البحث العلمي من أبرز وسائل المعرفة التي اعتمدت عليها الإنسانية في تطورها، فقد أصبح اليوم ضرورة علمية ومجتمعية تُسهم في بناء الحضارة وتطوير مختلف مجالات الحياة، من التعليم والصحة إلى الاقتصاد والتكنولوجيا. وفي ظل تزايد التحديات العلمية والمعرفية، بات من الضروري التمسك بمنهجية البحث العلمي الرصين الذي يقوم على أسس دقيقة وخطوات متكاملة تهدف إلى الوصول إلى نتائج موثوقة وموضوعية.

إنّ إعداد البحث العلمي ليس مجرد عملية نقل للمعلومات أو تلخيص للمصادر، بل هو مسار علمي متكامل يبدأ بتحديد الإشكالية، ويمر بجمع المعطيات وتحليلها، وينتهي بكتابة تقرير بحثي يعكس نتائج دقيقة وتوصيات علمية قابلة للتطبيق. ولتحقيق ذلك، يحتاج الباحث إلى التمكّن من تقنيات إعداد البحث العلمي، التي تشمل المعارف المفاهيمية والمنهجية، والمهارات التقنية والتنظيمية، إضافة إلى مراعاة الأخلاقيات الأكاديمية.

وقد جاء هذا هذه المحاضرات لتلقي الضوء على أهم هذه التقنيات من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

- المحور الأول :مدخل مفاهيمي يعرّف بالبحث العلمي، والباحث، والمنهجية المتبعة في البحث.
- المحور الثاني :يستعرض المراحل الأساسية لإعداد البحث العلمي، من اختيار الموضوع إلى جمع الوثائق والقراءة ثم التخزين والتحليل.
- المحور الثالث :يركز على القواعد التقنية لتحرير البحث، من صياغة الأسلوب إلى الإخراج النهائي، بما يشمل التوثيق، التهميش، التنسيق، وتقديم العمل في صورته النهائية.

ويطمح هذا العمل إلى أن يكون دليلًا إجرائيًا واضحًا لكل من يخطو خطواته الأولى في عالم البحث الأكاديمي، كما يمكن أن يُفيد الطلبة المتمرسين في مراجعة خطواتهم وتحسين أدائهم البحثي.

المحور الأول:

مدخل مفاهيمي حول (البحث العلمي، الباحث، المنهجية)

يُعتبر البحث العلمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها تقدم المعرفة الإنسانية وتطور العلوم في مختلف المجالات. فهو الوسيلة المنهجية التي تمكن الإنسان من فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية، وتحليلها تحليلا دقيقًا، واكتشاف القوانين والعلاقات التي تحكمها. من خلال البحث العلمي، يسعى الباحث إلى الوصول إلى نتائج موضوعية وقابلة للتحقق، تساعد في حل المشكلات وتحسين جودة الحياة.

ولكي يتمكن الباحث من أداء دوره بفعالية، لا بد من التعرف على المفاهيم الأساسية التي تشكل جوهر العملية البحثية، والتي تتضمن البحث العلمي ذاته، والباحث الذي يقوم به، والمنهجية التي توجه خطواته. فكل من هذه العناصر يشكل جزءًا لا يتجزأ من منظومة متكاملة تهدف إلى إنتاج معرفة علمية دقيقة وموثوقة. وهذا ما سنوضحه على النحو التالي:

أولا: البحث العلمي

يسعى الإنسان دائمًا من خلال البحث العلمي إلى فهم الظواهر المحيطة به وتفسيرها، وذلك عبر اكتشاف العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر والأحداث المرتبطة بها. كما يهدف إلى إيجاد الطرق المناسبة لضبط هذه الظواهر والتحكم فيها، مما يزيد من قدرة الإنسان على فهم الطبيعة والسيطرة عليها.

ويمثل البحث العلمي القاعدة الأساسية التي تساعد في الوصول إلى حقائق الظواهر والأشياء، وفهم الصلات والعلاقات التي تربط بينها، ومن ثم تفسيرها والوقوف على أسبابها. من خلال البحث، يحاول الإنسان الكشف عن حقيقة موضوع معين ومعرفة القواعد التي تحكمه.

والجدير بالذكر أن الملاحظات العابرة والاكتشافات التي تتم بالصدفة لا تُعد من البحث العلمي الحقيقي، إذ إن البحث العلمي يخضع لعمليات منهجية منظمة. كما أن حقائق البحث العلمي تعتبر نسبية وليست مطلقة، فهي نتاج خطوات إجرائية عملية وأخرى عقلية ذهنية،

تحدد مسار التفكير وطريقة تفسير الحقائق واستنباطها، مما يسمح بالانتقال من حكم إلى آخر بناءً على الأدلة والمعطيات.

1-تعريف البحث العلمي:

ساهم العديد من الكتاب والمفكرين في تحديد مفهوم البحث العلمي، مما أدى إلى تنوع واختلاف التعريفات المرتبطة به، وذلك تبعًا لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين وانتماءاتهم الفكرية والعلمية. ومن بين هذه التعريفات نذكر ما يلي:

يُعرف البحث العلمي بأنه طريقة أو منهج لاكتشاف الحقيقة، يرتكز أساسًا على التفكير النقدي والتحليلي، ويشمل تحديد وصياغة المشكلات، وطرح الفرضيات، وجمع المعلومات وتنظيمها، ثم استخلاص النتائج.

وعلى الرغم من أن هذا التعريف يوضح بجلاء العمليات الأساسية التي يتضمنها البحث العلمي، سواء كانت إجرائية أو ذهنية، ودور كل منها في تفسير الحقائق، إلا أنه قد يخلط بين مفهوم البحث العلمي ومفهوم المنهج. فلكل منهما تعريفه الخاص، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتبارهما مترادفين أو شيئًا واحدًا.

يُعرّف البحث العلمي بأنه: «عمليات التقصي والملاحظة المدروسة والمنظمة للظواهر، بهدف تحديد العلاقات التي تحكمها، والوقوف على الأسباب والعوامل المؤثرة في توجيه مسارها، والتوصل إلى فرضيات وقواعد عامة، والتحقق من هذه الفروض واختبارها، ومن ثم الوصول إلى القوانين التي تحكمها».

ويعرفه "**رمال وبلين**" بأنه: «استخدام منظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر فعالية لمشكلة ما، مقارنة بالطرق الأخرى الأقل تميزًا».

كما يُعرف البحث العلمي بأنه: «استقصاء منظم يقوم على أساس قاعدة بيانات بهدف دراسة مشكلة معينة، والوصول إلى إجابات وحلول لمشكلات موضوع البحث».

ويعرف أيضا بأنه "دراسة فكرية واعية يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها، بهدف الوصول إلى نتائج محددة." يركز هذا التعريف على العمليات الفكرية الواعية التي يقوم بها الباحث لفهم وتفسير القضايا المدروسة، دون الإشارة صراحة إلى إجراءات جمع الحقائق وتنظيمها. ومع ذلك، فإنه يبرز أهمية وجود منهجية واضحة للبحث وهدفه الأساسي المتمثل في فهم الظواهر وتفسيرها.

كما يُعرف البحث العلمي بأنه: «عملية فكرية وإجرائية منظمة يقوم بها شخص متخصص يُدعى الباحث، من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بمسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، وذلك باتباع خطوات منظمة ومنسقة تُعرف بمنهج البحث، بهدف معرفة الحقيقة والوصول إلى حلول مناسبة».

يعرف **تروس** البحث العلمي بأنه: «الوسيلة التي تؤدي إلى الوصول إلى حل مشكلة محددة من خلال تقصي شامل ودقيق لجميع الظواهر والبيانات التي يمكن التحقق منها».

ويُعرف أيضًا بأنه: «طريقة منظمة أو فحص استفساري يهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة موجودة، والتحقق من حقائق قديمة، والعلاقات التي تربط بينها، أو القوانين التي تحكمها».

كما يُعرف البحث العلمي بأنه: «وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، إضافة إلى تطوير أو تصحيح أو التحقق من معلومات سابقة».

استنادًا إلى ما سبق، يمكن تعريف البحث العلمي بأنه الجهود العلمية المنهجية التي تهدف إلى الوصول إلى حقائق ومعارف محددة تتعلق بظاهرة أو حادثة معينة، وذلك لتحقيق فهم دقيق وموضوعي لهذه الظاهرة، وتفسيرها، وتحديد أسبابها. يعتمد البحث العلمي على استخدام مجموعة من الوسائل والأدوات والمناهج العلمية المعروفة والموثوقة، التي تتيح للباحث

جمع المعلومات والبيانات، وتقصي الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة، وتنظيمها وتصنيفها بطريقة تسهل فهمها وتفسيرها.

2-عناصر البحث العلمي:

يُعد البحث العلمي نظامًا سلوكيًا يهدف إلى تنمية الإدراك البشري وزيادة الاستفادة من الموارد الطبيعية، بما يسهم في تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات. ويعتمد هذا النظام على عمليات تخطيطية وتنفيذية تهدف للوصول إلى نتائج محددة. ويتكون البحث العلمي من أربعة عناصر رئيسية:

أ- المدخلات:

تشمل الباحث وخبراته، والمشكلة محل البحث، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، والفرضيات، والإمكانات المتاحة، والصعوبات المتوقعة، وأهمية البحث للفرد والمجتمع، بالإضافة إلى المفاهيم والمصطلحات المستخدمة.

ب-العمليات:

تتضمن منهجية البحث، وتصميمه الإحصائي، وطرق اختبار الفرضيات، وتشغيل الأجهزة والأدوات، وجمع البيانات، وتحليلها إحصائيًا، ومناقشة النتائج.

ج-المخرجات:

تشمل نتائج البحث والتجارب، والجداول والرسوم البيانية، والاستنتاجات والتوصيات، وأخيرًا البحث العلمي المكتوب والمنشور.

د-الضوابط التقييمية

هي عملية تقييم البحث من قبل لجنة مختصة، تراجع عناصر البحث الثلاثة السابقة لضمان دقة النتائج وصلاحية البحث لحل المشكلة المطروحة.

مخطط يوضح عناصر البحث العلمي

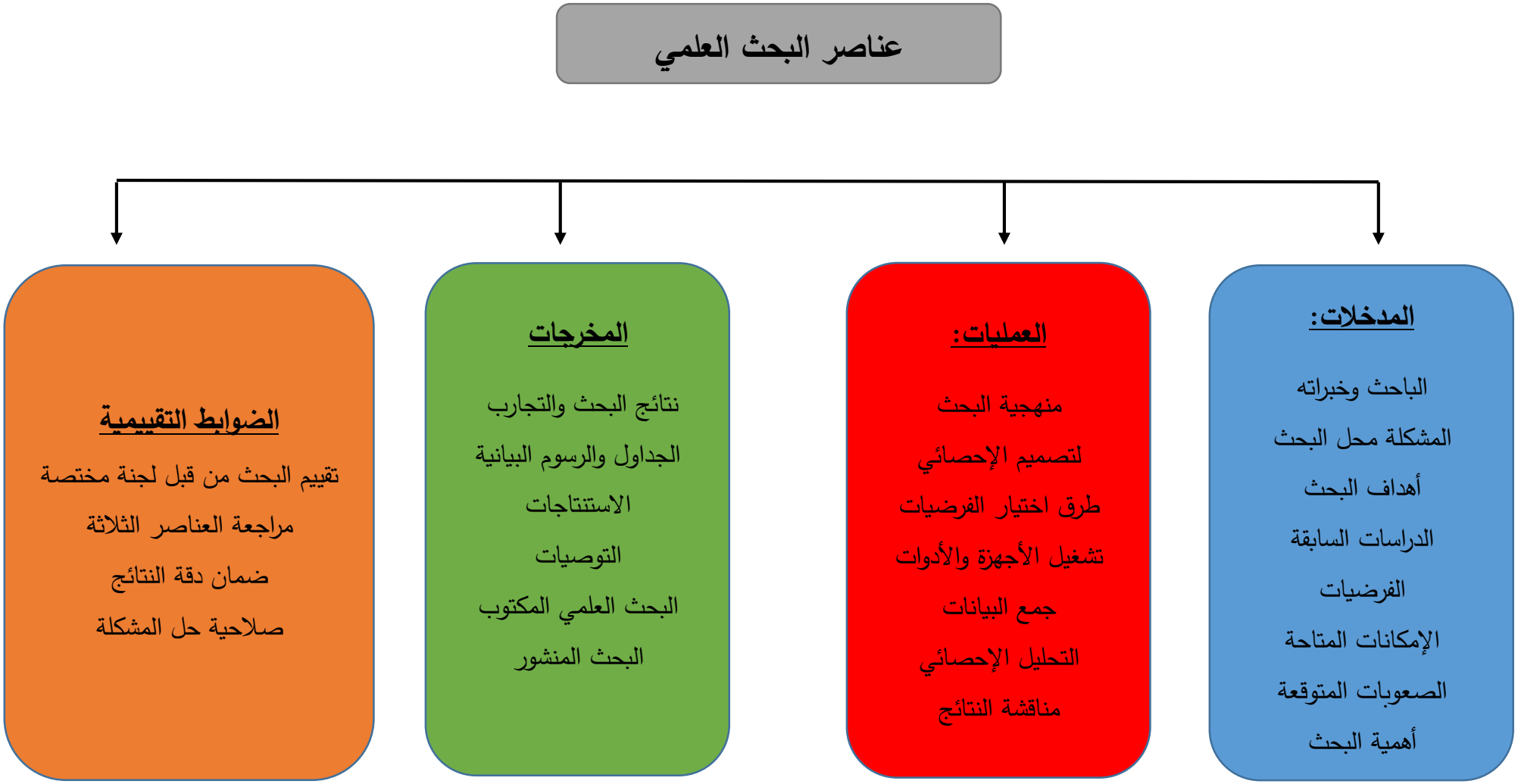

3-خصائص البحث العلمي وأهدافه

إن للبحث العلمي عدد من الخصائص المترابطة التي ينبغي توافرها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه. ويمكن تلخيص أبرز هذه الخصائص على النحو التالي:

- ✓ يُعد البحث العلمي عملية مركبة ومعقدة، تتطلب جهدًا منظمًا، وفحصًا دقيقًا، واختبارًا ناقدًا، وتحليلًا موضوعيًا قائمًا على تقصٍ علمي نزيه.
- ✓ يجب أن يكون للبحث العلمي هدف أو غاية واضحة يسعى إلى تحقيقها؛ إذ يُعد تحديد الهدف بدقة من العوامل الأساسية التي تُسهّل خطوات وإجراءات البحث، وتُسهم في سرعة الإنجاز، وجمع البيانات الملائمة، وتحقيق نتائج تتوافق مع الغرض المطلوب.
- ✓ يمثل البحث العلمي إضافة معرفية جديدة، سواء من خلال توسيع المعرفة الحالية أو إعادة النظر فيما تم التوصل إليه سابقًا حول موضوع معين.
- ✓ يهدف البحث العلمي إلى خدمة أهداف عامة لا تقتصر على حالة أو واقعة معينة، مما يمنح نتائجه طابعًا عامًا قابلاً للتطبيق في مواقف مشابهة، وهذا ما يجعل نتائجه تمتاز بالعمومية والقابلية للنشر والتداول، كما أنها قابلة للتكرار والتحقق من صحتها من قِبل باحثين آخرين، بشرط أن تُعاد الدراسة في نفس الظروف.
- ✓ يعتمد البحث العلمي في إنجازه على منهج منظم ومقنن يُعرف بالمنهج العلمي، والذي يضمن السير بخطوات منهجية واضحة للوصول إلى نتائج موثوقة.

من جهته، يقدّم أحمد عياد مجموعة من الخصائص الإضافية التي تميز البحث العلمي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الاعتماد على التبويب والتصنيف والتخصص: إذ ينبغي أن ينتمي البحث العلمي إلى فرع معرفي محدد، ما يمنحه طابعًا منهجيًا وعمقًا في المعالجة.

- التركيز على التحليل والدقة: يساهم تخصص البحث في مجال معين في تعزيز قدرته على التحليل العميق والوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة.
- الارتباط بإشكالية واضحة: تُعد الإشكالية جوهر البحث العلمي ومحوره الأساسي، حيث ينطلق منها الباحث في بناء أسئلته وتحقيق أهدافه.
- السعي إلى جمع المعلومات: يمثل البحث العلمي عملية منهجية للتقصي، تهدف إلى جمع الحقائق والبيانات ذات الصلة بالظاهرة المدروسة.
- البحث عن الأسباب: لا يقتصر البحث على جمع المعلومات، بل يسعى إلى تفسير الظواهر من خلال الكشف عن العلاقات السببية التي تحكمها من خلال التشخيص الدقيق.
- الالتزام بالموضوعية: يقتضي البحث العلمي التجرّد من الذاتية والانفعالات الشخصية، والاكتفاء بما تؤكده التجربة والملاحظة الميدانية، دون الانحياز أو التأثر بالعوامل العاطفية.

ثانيا: الباحث

إن المحرك للعملية البحثية شخص يسمى "الباحث"، لذا يطلق عليه بالعنصر الشخصي ضمن العملية البحثية والمؤثر، لذا سنقدم ضمن هذا العنصر من هو الباحث والمؤثر وما هي صفاته وما معنى أخلاقيات الباحث؟ على النحو التالي:

1-تعريف الباحث العلمي:

يُعرف الباحث العلمي من خلال مفهومين: أحدهما عام وشامل، والآخر خاص ومحدد.

أ/ المفهوم العام للباحث العلمي:

يُقصد بالباحث العلمي كل شخص يستخدم منهجًا علميًا وتجريبيًا ومنظمًا للتفكير من أجل التوصل إلى أفضل تفسير ممكن لمشكلة معينة، بعد دراسة أسبابها والعوامل المؤثرة فيها. ويتميز هذا النوع من الباحثين بقدرتهم على التفكير المنطقي المنظم، وتقديم حلول علمية دقيقة تستند إلى أسس منهجية وعقلانية.

إن ما يُميز الباحث العلمي حقًا هو قدرته على التعامل مع المشكلات بطريقة علمية ومنهجية تختلف عن التفكير العشوائي وغير المنظم الذي قد يلجأ إليه البعض الآخر.

ب/ المفهوم الخاص للباحث العلمي:

يعرف بأنه: «طالب أو دارس أكاديمي تتوفر فيه مجموعة من الشروط والعوامل المحددة، يقوم بدراسة ظاهرة معينة ضمن أحد فروع العلم، وذلك تحت إشراف أكاديمي من قِبل أساتذة مختصين ذوي خبرة، يُعرفون بمشرفي البحوث العلمية. ويُراعى في هذا السياق التزام الباحث بالأمانة العلمية، فيبتعد عن استغلال أو سرقة جهود الآخرين، ويعمل وفق منهج علمي منظم ومحدد».

أيضا يُعرَّف الباحث العلمي بأنه: «شخص أو مجموعة من الأشخاص ينشطون ضمن هيئات رسمية أو غير رسمية، ويقومون بالبحث في المشكلات العلمية بهدف الوصول إلى الحقائق من خلال اتباع خطوات منهجية دقيقة خلال مراحل البحث العلمي، بما يسمح بحل تلك المشكلات».

كما يُنظر إلى الباحث العلمي على أنه "المخطط، والمنظم، والموجه، والمنفذ لعملية البحث العلمي، سعيًا للوصول إلى نتائج علمية ومنطقية."

ومن خلال هذه المفاهيم، يمكن تلخيص دور الباحث العلمي بأنه شخص يمتلك تفكيرًا علميًا منهجيًا، يمكنه من التفاعل مع الإشكاليات التي يواجهها في ميدانه المعرفي، فيطرح التساؤلات، ويكرّس جهده ووقته للبحث والدراسة المنظمة وفق منهج علمي دقيق، حتى يبلغ نتائج تسهم في حل المشكلات، ومن ثمّ خدمة الإنسانية والمساهمة في تطورها.

ويجب أن نشير هنا إلى أن الباحث العلمي يخضع لمجموعة من القوانين والضوابط التي تضعها المؤسسات الأكاديمية التي ينتمي إليها، والتي تُنظم عمله وتضمن التزامه بأخلاقيات ومبادئ البحث العلمي.

2-أخلاقيات الباحث العلمي وصفاته:

أ/ تعريف أخلاقيات الباحث العلمي:

تعتبر أخلاقيات العلم والبحث العلمي من أبرز المواضيع المطروحة في عصرنا الحالي، وتحظى باهتمام كبير من قِبل الباحثين والدارسين. وقد اشتُقت كلمة "أخلاقيات" من المصطلح الإنجليزي"Ethics" ، والذي يرتبط بـ "فلسفة الأخلاق" أو "علم الأخلاق"، وهو فرع من فروع الفلسفة يهتم بتوجيه السلوك واتخاذ المواقف والقرارات وفق معايير علمية وأخلاقية دقيقة.

ونظرًا لما يقوم به الباحث العلمي من أدوار متعددة في مختلف ميادين الحياة، فإن الالتزام بالقيم الأخلاقية يمثل أمرًا بالغ الأهمية. فحينما تكون القيم الأخلاقية حاضرة في جميع أوجه

الحياة، فإن حضورها في المجال العلمي يصبح أكثر ضرورة. ومن هنا، فإن أخلاقيات البحث العلمي تُعدّ من الركائز الأساسية التي تحفظ للعلم هيبته ومكانته واستمراريته.

تُعرَّف أخلاقيات الباحث العلمي بأنها: « مجموعة من المبادئ والقيم الأساسية التي تستند إليها القوانين والأعراف، والتي تُنظِّم سلوك الباحث خلال مختلف مراحل إعداد البحث العلمي ويُفترض في الباحث أن يلتزم بتلك القواعد في جميع خطوات عمله البحثي، مما يتطلب منه التحلي بسلوكيات وممارسات أخلاقية تتماشى مع متطلبات البحث العلمي وأهدافه».

كما أن الباحث، خلال إعداد توجهاته ودراساته، مطالب باحترام جهود الباحثين السابقين وعدم نسب أعمالهم إلى نفسه، مما يستوجب منه الالتزام بمعايير أخلاقية صارمة. وتتجلى أخلاقيات البحث العلمي في احترام حقوق الآخرين وآرائهم، والاعتراف بمساهمات الزملاء المشاركين في البحث سواء أكانوا باحثين أو مساعدين.

وتُبنى هذه الأخلاقيات على مبدأين أساسيين هما: العمل الإيجابي الذي يُعزز الفائدة ويخدم البشرية، وتجنُّب الضرر الذي يحمي المشاركين والبيئة من أي أثر سلبي محتمل، وهذان المبدآن يشكلان الإطار المرجعي للاعتبارات الأخلاقية في مجرى البحث العلمي.

وفي هذا السياق أشارت **رجاء دويدري** إلى مجموعة من القيم الأخلاقية التي ينبغي على الباحث العلمي التحلي بها طيلة مشواره الأكاديمي، ومن أبرزها: الحياد الفكري، والحرص على الأمانة في الاقتباس، مع تجنّب التجريح أو مهاجمة العلماء الآخرين، إضافة إلى الاعتراف بفضل السابقين والمعاصرين في المجال العلمي.

مما سبق يمكن القول أن أخلاقيات الباحث تشكل الأساس الذي يُبنى عليه سلوك الباحث، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الابتعاد عن الانفعال:** إذ أن الانفعالية تؤثر سلبًا على البحث العلمي، وتُعيق تطور التفكير العلمي المنهجي والمنظم.

- **الإنصاف والموضوعية:** يجب على الباحث أن يتحلى بالحيادية والعدالة في معالجة موضوعه البحثي، وأن يعتمد في مناقشاته على الأدلة والحجج العلمية للوصول إلى الحقيقة.

- **أهلية البحث العلمي:** ويُقصد بها أن لا يخوض الباحث في مجال علمي لا يمتلك فيه الخبرة أو التخصص، وأن يلتزم بميدان معرفي يكون متمكنًا فيه تأهيلاً وخبرة.

- **التواضع العلمي:** فالتكبر والتعالي يُعدان من الآفات الخطيرة التي تُضعف من قيمة البحث وتؤثر سلبًا على سُمعة الباحث في الحياة الأكاديمية والعلمية.

- **احترام الملكية الفكرية:** تُعد من أبرز مظاهر الأمانة العلمية، حيث يُمنع على الباحث أن ينسب أعمال أو أفكار غيره إلى نفسه.

- ✓ **الحياد تجاه الأشخاص والأفكار:** ينبغي على الباحث أن يتعامل مع الأفكار بموضوعية تامة، دون أن يتأثر بأصحابها أو بمدى شهرتها أو شعبيتها، فلا يتبنى فكرة لمجرد أن قائلها ذو مكانة.

- ✓ **الصدق:** على الباحث أن يكون صادقًا في أقواله وأفعاله، وأمينًا فيما ينقله ويعرضه من معلومات وبيانات.

- ✓ **توسيع المعرفة:** يتعين على الباحث العمل باستمرار على تنمية رصيده العلمي والثقافي، والسعي إلى تعميم الفائدة من علمه للآخرين.

- ✓ **الصبر والتحمل:** البحث العلمي مسار مليء بالتحديات، لذا يجب على الباحث أن يتحلى بالصبر والانضباط في مواجهة ما يعترضه من مشاق.

- ✓ **الخبرة والكفاءة:** يجب أن يكون موضوع البحث ضمن نطاق خبرة الباحث وتكوينه العلمي والتدريبي.

- ✓ **سرية المعلومات:** تتطلب أخلاقيات البحث الحفاظ على سرية هوية المشاركين (عينة البحث)، خاصة عند التعامل مع بيانات حساسة، وعدم إفشاء أي معلومات شخصية.
- ✓ **التسجيل الرقمي:** يمنع التقاط الصور أو تسجيل الصوت أو الفيديو للمشاركين دون موافقتهم المسبقة. ويُشترط الحصول على "موافقة صريحة" قبل بدء البحث، كما يجب إبلاغ المشاركين بحقهم في الانسحاب في أي وقت دون إكراه.
- ✓ **التغذية الراجعة:** ينبغي على الباحث أن يزود المشاركين في البحث بمعلومات واضحة عن هدفه ومضمونه، وأن يقدم لهم ملاحظات أو نتائج عند الحاجة.

ب/ صفات الباحث العلمي:

كما أُشير سابقًا في تعريف الباحث العلمي، فهو شخص يتميز بالتفكير العلمي الذي يمكّنه من التعامل مع المشكلات المعرفية التي تواجهه ضمن مجال تخصصه، والسعي لإيجاد حلول لها من خلال البحث المنهجي.

ولتحقيق ذلك، لا بد أن يتحلى الباحث بجملة من الصفات الخاصة التي تُمكّنه من أداء دوره بكفاءة ضمن العملية البحثية، سواء على مستوى إعداد البحث أو تنفيذه. ويمكن تصنيف هذه الصفات إلى نوعين رئيسيين:

- ❖ **الصفات المرتبطة بالتأهيل العلمي.**
- ❖ **الصفات المرتبطة بالجوانب الشخصية.**

الصفات العلمية

تُعد مرحلة الإعداد الخطوة الأولى في تكوين الباحث العلمي، حيث تُمكّنه من اكتساب التدريب الفكري والمهني اللازم، بالإضافة إلى الخبرة العملية التي تؤهله للعمل بكفاءة كباحث علمي.

وفي هذه المرحلة، يُطلب من الباحث المتدرّب أن يدرس مجموعة من العلوم والمعارف المتخصصة، وأن يطور مهاراته في استخدام تقنيات البحث التي تعينه على أداء المهام المنوطة به. كما يُتوقع منه أن يمر بفترة تكوينية تسمح له باكتساب الكفاءة العلمية في مجال تخصصه.

أشارت رجاء دويدري إلى مجموعة من المهارات التي ينبغي على الباحث العلمي اكتسابها، ومن أبرزها:

- القدرة على استخدام الرموز للتعبير عن الظواهر، ومعالجة العلاقات القائمة بينها بطريقة منطقية.
- صياغة الأفكار والتعامل معها بلغة رمزية، وتقييم مدى دقة وصحة تلك العمليات الفكرية.
- امتلاك مهارة تحليل البيانات وفهم دلالاتها واستنتاج المعاني منها.
- تعميم نتائج التجارب بشكل يسمح بالتوصل إلى استنتاجات علمية دقيقة ومميزة.
- عرض ومراجعة الأعمال التي قام بها الباحثون السابقون في نفس المجال، مع توضيح مساهمة الباحث الحالية في السياق ذاته.
- التمكن من التعبير عن الذات بوضوح وجاذبية من خلال الكتابة العلمية، بما يعكس طلاقة الأسلوب وقوة التعبير.

الصفات الشخصية:

تناولت الباحثة **رجاء دويدري** جملة من الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها الباحث العلمي، والتي تُعد ضرورية لنجاحه واستمراريته في مجال البحث، ومن أبرزها:

- ✓ **الخيال والأصالة:** إذ يُعدّ الخيال نقطة انطلاق في فهم الظواهر، حيث تبدأ الاكتشافات بتصورات داخلية وتخمينات عقلية تمهّد للوصول إلى الحقيقة.

- ✓ **حب العلم:** وهو الوقود الأساسي الذي يمنح الباحث القدرة على الاستمرار في مشروعه البحثي حتى بلوغ النتائج.
- ✓ **سعة الأفق:** وتتمثل في قدرة الباحث على الاعتراف بإمكانية وقوعه في الخطأ، مما يُجنّبه الغرور والتعالي.
- ✓ **التفكير النقدي:** ويُقصد به تقييم وتحليل الأفكار والأعمال سواء كانت له أو لغيره بموضوعية ومنهجية.
- ✓ **التواضع:** وهو ما يمنع الباحث من المبالغة في تقدير أفكاره أو فرضياته، خاصة تلك التي تكون ذات طابع شخصي.
- ✓ **التحلي بالحصافة:** فعلى الباحث أن يعبّر عن ذاته دون إلغاء فرديته، ولكن في إطار يحترم السياقات الاجتماعية والثقافية المحيطة.
- ✓ **الجاذبية العلمية:** يجب أن يتمتع الباحث بأسلوب علمي مؤثر يجذب القارئ، ويقوده للتفكير والحوار والتفاعل مع الطرح العلمي.
- ✓ **الإيمان النسبي بالحقيقة:** فالباحث الحقيقي لا يدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة، بل يسعى نحوها بالعقل والمنهج العلمي.
- ✓ **الصفات الإيجابية الأخرى:** مثل الصبر، الحذر، المثابرة، والانضباط، وكلها تساهم في بناء شخصية باحث ناجح.

مخطط يوضح صفات الباحث

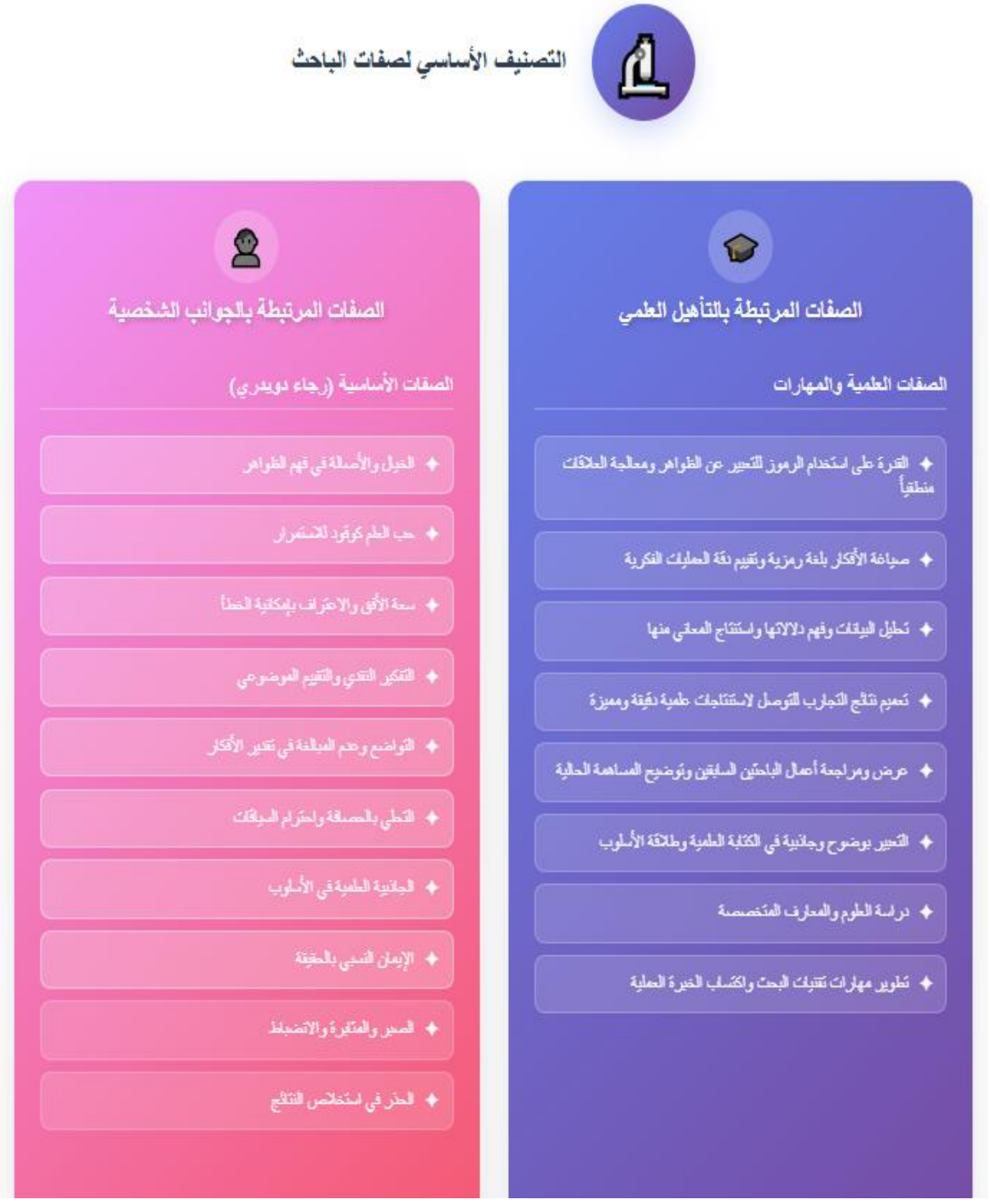

3-ميادين تطبيق أخلاقيات البحث العلمي:

سبق أن تناولنا الأخلاقيات العامة التي يتوجب على الباحثين احترامها والالتزام بها، غير أن هناك أيضًا أنماطًا أخرى من الأخلاقيات تتسم بطابع خاص، وهي تلك التي ترتبط بالوظيفة التي يؤديها الباحث داخل الهيئة العلمية التي ينتمي إليها.

وتتجلى هذه المجالات في عدد من الأدوار، منها: الإشراف الأكاديمي على الطلبة، والمشاركة في لجان التحكيم العلمي، فضلًا عن المساهمة في مراجعة الأبحاث والمنشورات العلمية. في كل من هذه المهام، يتعين على الباحثين المختصين التحلي بمستوى عالٍ من السلوك الأخلاقي، بما ينعكس إيجابًا على جودة البحث ومصداقية المؤسسة العلمية التي ينتمون إليها.

أ/ أخلاقيات الإشراف العلمي

يُعرّف الإشراف العلمي بأنه عملية إرشاد أكاديمي يقوم بها أستاذ متخصص لطالب باحث، تهدف إلى توجيهه نحو تطبيق المنهج العلمي في دراسة موضوع ما، وتحديد كيفية عرض قضاياه ومناقشتها، واستخلاص النتائج بناءً على المعايير العلمية المعتمدة.

وتُعد مسؤولية الإشراف من المهام الدقيقة التي تتطلب صفات معينة لدى الأساتذة، تجعلهم قادرين على أداء هذا الدور القيادي الفردي بكفاءة. وغالبًا ما يُسند هذا الدور إلى أساتذة جامعيين ذوي خبرة طويلة في البحث العلمي، لهم مساهمات موثوقة من خلال تأليف ودراسات جادة، ويتميزون بإنتاج علمي يتماشى مع المعايير الأكاديمية المعترف بها.

ولكي يؤدي الأستاذ المشرف واجبه المعرفي تجاه طلبته ويُسهم في تكوينهم العلمي السليم، يتعين عليه الالتزام بجملة من الأخلاقيات، من أبرزها:

- أن يؤدي دوره بأمانة وإخلاص، مع احترام مستوى الطالب العلمي ومساعدته في بناء قدراته.

- أن لا يلقّن الطالب النتائج، بل يرشده إلى كيفية الوصول إليها، ويُعلّمه المهارات البحثية وطرق تنميتها.
- أن يتأكد من وعي الطلبة بالقواعد الأخلاقية، والسياسات والقوانين الخاصة بالمؤسسة البحثية التي ينتمون إليها.
- أن يوجه الطلبة بشكل صحيح إلى مصادر المعرفة وقواعد البيانات والمراجع العلمية.
- أن يُرشدهم في ما يُكلَّفون به من أبحاث ويُتابع تقدمهم العلمي.
- أن يُسهم في تطوير قدرات الطالب على التفكير المنطقي، وأن يحفّزه على الوصول إلى نتائج مستقلة.
- أن يشجع النقاش العلمي المفتوح واحترام الرأي الآخر، مع الالتزام بأدبيات الحوار العلمي البنّاء.

ب/ أخلاقيات النشر:

يتعين على المؤلفين الراغبين في نشر أبحاثهم ودراساتهم الالتزام بعدد من القيم الأخلاقية، من أبرزها:

- المشاركة الفعالة في البحث والعمل بجدية، بحيث يتحمل كل فرد مسؤوليته كاملة.
- الامتناع عن تقديم أعمال بحثية سبق نشرها أو تم تقديمها لمجلات أخرى في الوقت نفسه.
- ضرورة أن ينسب الباحث الأفكار المقتبسة إلى أصحابها وألا ينسبها لنفسه.
- يجب على الباحث العلمي عند النشر في المجلات العلمية والتطبيقية:
- الإشارة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة، حتى وإن كانت نتائجها مختلفة.

- مراعاة الأمانة العلمية في نقل الأفكار والنتائج، وعدم نسبتها لنفسه إذا لم يكن هو صاحبها.
- الاعتراف بمساهمة المشاركين في البحث، مع توضيح أسمائهم ودورهم.

ج/ أخلاقيات التحكيم في المجال العلمي:

يُلقى على عاتق الأساتذة المحكّمين للمقالات العلمية مسؤوليات كبيرة، تتطلب منهم الالتزام بجملة من الأخلاقيات التي تحكم عملية النشر العلمي وتضمن مصداقيته. ومن أبرز هذه الأخلاقيات ما يلي:

- ضرورة احترام معايير التأليف والنشر العلمي، وعدم قبول أي بحث لا يستوفي المتطلبات الأخلاقية الأكاديمية، حيث يُحمَّل المحررون مسؤولية كل عمل يتم نشره عبر المجلة.
- يجب على المحكّمين الإفصاح عن أي تضارب محتمل في المصالح يمكن أن يؤثر على حياديتهم في تقييم البحث، وفي حال وجود مثل هذا التضارب، عليهم الانسحاب من عملية التحكيم.
- ينبغي على المحررين تجنّب تعيين محكّمين قد يكون لهم تضارب مصالح محتمل، مثل العمل في نفس القسم أو المؤسسة التي ينتمي إليها المؤلفون.
- يُحظر على المحكّمين استغلال اطلاعهم المبكر على محتوى الأبحاث لتعزيز مصالحهم الأكاديمية أو تحقيق منافع شخصية.
- يتعيّن على المحررين اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتأكد من دقة وسلامة المواد العلمية التي يتم نشرها.

ومن خلال ما سبق بيانه حول أخلاقيات الباحث العلمي ومجالات تطبيقها، يمكن القول إن الالتزام بالأخلاقيات في جميع مراحل البحث العلمي لا ينظم فقط العملية البحثية، بل يحمي أيضًا حقوق الباحثين، ويُحدد واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه أنفسهم، وتجاه المجتمع الأكاديمي الذي يتفاعلون معه من أساتذة ومؤسسات ومخابر ومراكز دراسات، ضمن الأطر القانونية والأخلاقية المعتمدة.

ثالثا: المنهجية

1-تعريف المنهج:

يُعَدُّ المنهج من العناصر الأساسية ذات الأهمية الكبيرة في الوصول إلى نتائج البحث العلمي بشكل دقيق ومنظم، فهو يمثل الإطار العام الذي يوجه الباحث في خطواته البحثية. ومع ذلك، فإن هذا المصطلح قد يُستخدم أحيانًا بشكل غير دقيق أو مبهم، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

المنهج هو: "مجموعة من القواعد والمبادئ التي يتبعها الباحث من أجل دراسة ظاهرة معينة أو مشكلة محددة، بهدف الوصول إلى نتائج علمية موثوقة. ويُعتبر المنهج العلمي بمثابة الطريق المنظم الذي يسير عليه الباحث خلال مراحل البحث، بدءًا من جمع المعلومات وتحليلها، وصولًا إلى استخلاص النتائج التي تعبر عن الحقيقة العلمية."

يُعرِّف **مصباح** المنهج على أنه: "نسق من الخطوات العلمية المنهجية والواضحة التي يعتمدها الباحث عند معالجة ظاهرة أو مشكلة معينة، بهدف التوصل إلى نتائج دقيقة وموثوقة".

في حين يرى موريس أنجرس أن المنهج هو: "سلسلة من الأسئلة الموجهة التي تُطرح للإجابة عن إشكالية محددة، وتعمل هذه الأسئلة على إرشاد الباحث نحو تحقيق أهداف بحثه".

وتشير هذه التعريفات مجتمعة إلى أن المنهج هو إطار من القواعد المنظمة التي يعتمدها الباحث خلال دراسته لظاهرة معينة، ويُعد هذا الإطار بمثابة المرجعية الأساسية في جمع المعطيات وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية موضوعية.

2-تعريف المنهجية:

لم يُجمع الباحثون على تعريف موحّد للمنهجية، ويُعزى هذا الاختلاف إلى تباين اتجاهاتهم وانتماءاتهم إلى مدارس فكرية متعددة. ويعود كذلك إلى التقارب والاختلاط الكبير بين مفهوم "المنهجية" ومفاهيم أخرى ذات صلة مثل: المنهج، والطريقة، والتناول، والأسلوب وهي مفاهيم

تستدعي كل منها تعريفًا دقيقًا وتحديدًا واضحًا، من أجل فهمها بصورة جلية، والتمييز بين ما يجمعها وما يفصلها من حدود دلالية ومفاهيمية.

وعليه؛ فقد عرّف **صالح مصطفى الفوال** المنهجية بأنها: "مصطلح يُستخدم في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو العلمية بشكل عام، ويُقصد به الطابع العلمي الذي يتحقق من خلال الالتزام بخطوات وشروط محددة تهدف إلى بلوغ غايات العلم. وتُشكّل هذه الخطوات والشروط جوهر المنهجية".

أما **روزنتال** فقد تناول مفهوم المنهجية من خلال تعريفه للمنهج، حيث اعتبر أن: "المنهج ليس سوى نظرية في المعرفة العلمية، ويتضمن مجموعة الطرق المتّبعة ضمن علم معين".

وقد سار **عبد الرحمن بدوي** في ذات الاتجاه عند تعريفه للمنهجية، حيث اعتبرها: "مجموعة من القواعد التي تقودنا إلى المعرفة العلمية، وتشكل هذه القواعد توجيهات وإرشادات عامة يسترشد بها الباحث أثناء إنجاز بحثه". كما شدّد على أن هذه القواعد ليست جامدة أو ثابتة، بل يمكن للباحث تعديلها وتكييفها بما يتناسب مع طبيعة موضوعه ومتطلبات دراسته.

أما **يوسف خليف** فقد عرّف المنهجية على أنها "العلم الذي يُعنى بدراسة الطرائق"، موضحًا أن مصطلح "المنهج" في علم المناهج (**méthodologi**e) قد اكتسب دلالة اصطلاحية محددة، لا تقتصر على مجرد مجموعة من القواعد أو القوانين العامة، بل تتعلق بتلك التي تُوجه عمل العقل وتُنظم عملياته بهدف الوصول إلى نتائج محددة في موضوع البحث. وبعبارة أخرى، تُحدد المنهجية المسارات التي ينبغي على العلماء اتباعها في أبحاثهم، وترسم لهم الخطوات الذهنية التي تقود إلى الحقيقة العلمية.

وسارت على نفس النهج **رجاء وحيد دويدري**، حيث أكدت أن المنهجية تُعد علمًا قائمًا بذاته، يُعنى بتحديد الطريق الذي يُفضي إلى اكتشاف الحقيقة في مختلف العلوم، من خلال الالتزام بمجموعة من القواعد التي تُنظّم نشاط العقل وتُوجهه نحو إدراك الحقيقة. كما أوضحت

أن "علم المناهج" يهتم بالدراسة التجريدية للأساس المنطقي الذي يرتكز عليه العلم، وبهذا المعنى تتطابق فلسفة العلم مع علم المناهج، إذ يشيران إلى المفهوم ذاته.

كما عرّف ر. **كود (Caude. R)** المنهجية بأنها: "علم تنظير المناهج البحثية"، حيث اعتبر أن المنهج يمثل السير المنطقي للعقل بهدف الوصول إلى الحقيقة أو حلّ إشكالية ما.

وانطلاقًا من مجمل هذه التعريفات، يتضح أنه لا يوجد تعريف جامع مانع للمنهجية، وهو ما يجعل من الصعب على القارئ، وخاصة الباحث المبتدئ، تبنّي تعريف واحد يُعدّ الأدق أو الأشمل. ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا في ظل التباين الملحوظ بين التعريفات؛ فبينما يرى بعض الباحثين أن المنهج والمنهجية مصطلحان مترادفان، يذهب آخرون إلى اعتبار المنهجية مجرد طريقة أو أسلوب لمعالجة إشكالية بحثية، في حين يؤكد فريق ثالث أنها علم مستقل بذاته.

3-عناصر المنهجية

تعتمد المنهجية العلمية على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تشكل بنيتها الداخلية، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين:

- **أولاً: العناصر الإجرائية**
- **ثانيًا: العنصر الشخصي (الباحث)**

وتُؤكد هذه المراحل وحدة المنهجية وأهميتها في مختلف فروع العلوم، سواء الطبيعية أو الاجتماعية.

3-1-العناصر الإجرائية

3-1-1-الملاحظة

تُعد الملاحظة الخطوة التمهيدية الأساسية في المنهجية، حيث تُركّز على جمع البيانات ذات الصلة بالظاهرة المدروسة قبل الشروع في البحث. وتُساعد الملاحظة الباحث في صياغة فرضيات أولية وتوضيحها.

وتبرز أهمية الملاحظة في مرحلتين:

- في البداية، توفّر أساسًا أوليًا لصياغة الفرضيات.
- لاحقًا، تصبح أداة رئيسية في جمع البيانات للتحقق من تلك الفرضيات.

وتؤدي الملاحظة وظيفتين أساسيتين:

- تقديم بيانات تساعد في صياغة أولية للفرضيات.
- العمل كأداة منهجية لجمع معلومات حول الفرضيات بهدف التحقق منها.

كلما كانت الملاحظة دقيقة وموضوعية، زادت قيمة الفرضيات وأهميتها، وهو ما يتحقق باستخدام الوسائل العلمية المناسبة.

3-1-2- صياغة الفرضيات والمسلمات

الفرضيات والمسلمات تمثل المبادئ الفكرية التي يعتمد عليها الباحث لتحديد المسار المنهجي لمعالجة الموضوع. وتُساعد في تجاوز العقبات أثناء البحث، حيث يكمل كل من الفرضية والمسلمة الآخر.

تكمن أهمية الفرضيات في:

- تحديد الغاية من البحث.

- توجيه عملية جمع البيانات.
- رسم المسار البحثي بوضوح.

3-1-3-التحقق

تشكل عملية التحقق جوهر المنهجية العلمية، وتقوم على أربع مراحل مترابطة:

- جمع المعلومات.
- تحليل البيانات.
- تفسير النتائج.
- تعميم النتائج عند الإمكان.

وتُعد النتائج السلبية في هذه المرحلة ذات دلالة علمية لا تقل أهمية عن النتائج الإيجابية، كما أشار إلى ذلك "توماس إديسون"، وأكده "سميث" في مؤلفه *الموقف الراهن في الفلسفة*، حيث يُنظر إلى تاريخ الفكر العلمي كعملية مستمرة من التقدم عبر تجاوز الفشل وتفادي الأخطاء.

تعتمد عملية التحقق على:

- **الأدوات المناسبة** لجمع وتحليل البيانات.
- **الباحث** باعتباره العقل المدبر للعملية البحثية.

3-2-العنصر الشخصي (الباحث)

يُعد الباحث، بما يمتلكه من قدرات شخصية ومعرفية، عنصرًا أساسيًا يؤثر بشكل مباشر في سير عملية البحث والوصول إلى نتائج علمية دقيقة. إذ تعتمد فعالية البحث على مدى

وضوح رؤية الباحث، وقدرته على التمييز والاختيار السليم للمعلومات والمعطيات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

ومن هذا المنطلق، تتجلى العلاقة الوثيقة بين العناصر الإجرائية للبحث (مثل الملاحظة، الفرضيات، والتحقق) وبين الجانب الشخصي للباحث، باعتباره الفاعل المحوري في توجيه مسار البحث. فالإنسان الباحث، بحاجاته المعرفية ورغبته في التطور، هو من يبتكر الفرضيات ويحللها، مما يُبرز التفاعل بين المنهجية وأساليبها.

وبالتالي، فإن الأساليب المنهجية التي يعتمدها الباحث تتحدد بناءً على رؤيته الشخصية، وهذه الأساليب بدورها تُسهم في اختيار الأدوات الأنسب لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

4-علاقة المنهجية بالتفكير العلمي:

تقوم المنهجية على ثلاثة عناصر أساسية مترابطة، هي:

4-1-التفكير العلمي:

4-1-1-التفكير العلمي

- تعريف التفكير العلمي:

التفكير العلمي هو الأسلوب المنهجي الذي يعالج به الباحث المعلومات، بهدف فهم العالم المحيط به، تفسير الظواهر، إيجاد حلول للمشكلات، والوصول إلى نتائج جديدة.

-أهمية التفكير:

التفكير هو نشاط ذهني يقوم به العقل لحل المشكلات والمعضلات التي تواجه الإنسان، ويساعده على التكيف مع بيئته وفهم الظواهر المحيطة به.

ويتمثل نشاط العقل في القدرات العقلية والملكات الفكرية التي تشمل الإدراك، التحليل، الاستنتاج، التخيل، والذاكرة، وهي العمليات الذهنية التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها.

-أنواع التفكير:

- **التفكير الخرافي:** يعتمد على العادات والتقاليد في حل المشكلات دون استناد إلى أدلة علمية.
- **التفكير عن طريق المحاولة والخطأ:** يعتمد على التجربة الشخصية، وهو ذاتي وقد يؤدي إلى إهدار الوقت والجهد.
- **التفكير بعقول الآخرين:** يعتمد على آراء الآخرين مثل الكهنة أو العرافين دون تمحيص أو نقد.
- **التفكير الخيالي:** يعتمد على الوهم والخيال، حيث يتصور أشياء غير موجودة ويحاول تجسيدها في الواقع.

وقد تطور التفكير البشري ليصل إلى التفكير العلمي أو الوضعية، الذي يركز على الظواهر الموضوعية الموجودة في الواقع والتي يمكن ملاحظتها ودراستها.

-أساليب التفكير العلمي:

يقوم التفكير العلمي على نوعين من العمليات العقلية:

- ✓ **التفكير النقدي (التقييم والمراجعة):** هو أسلوب تقييم واعٍ للأفكار والمعلومات، يهدف إلى الحكم على قيمتها، تكوين آراء واستنتاجات، واكتشاف أوجه التشابه، لاتخاذ قرارات مناسبة لحل المشكلات.
- ✓ **التفكير الخلاق (الإبداع والتركيز):** هو القدرة على توليد أفكار جديدة بطرق مبتكرة، سواء من خلال الكتابة أو الحديث أو غيرها من الوسائل.

- العلاقة بين التفكير النقدي والخلاق

تتجاوز عملية التفكير العلمي مجرد التفكير العادي، حيث تسعى إلى إيجاد علاقات جديدة بين الظواهر للوصول إلى نتائج مبتكرة تسهم في حل المشكلات. ويُعتبر التفكير النقدي والإبداعي عمليتين متكاملتين تشكلان جوهر التفكير العلمي الموضوعي.

- عملية المعرفة المعلوماتية وأهمية التفكير النقدي في مواجهة تحديات العصر

شهدت المؤسسات والمكتبات وتطور المعلومات نمواً ملحوظاً نتيجة لتطور الفكر البشري، الذي يعتمد على نوعين من الذاكرة:

- **الذاكرة الذاتية (الداخلية):**
- **الذاكرة الوعائية (الخارجية)**

تُحوّل هذه الذاكرة المعرفية إلى أوعية ومؤسسات، مما زاد من الاهتمام بالقدرات العقلية غير المرتبطة بالذاكرة فقط، والتركيز على التعلم بدلاً من التعليم التقليدي. وقد أدى ذلك إلى تطور القدرات العقلية، لا سيما التفكير النقدي، الذي أصبح ضرورة لمواجهة تحديات العصر الحديث.

5-خصائص ومميزات التفكير العلمي

ينفرد التفكير العلمي بعدد من الخصائص والمميزات التي تجعله مختلفًا عن أنماط التفكير الأخرى، وتُعد هذه السمات الركائز الأساسية التي يقوم عليها المنهج العلمي في معالجة الظواهر وتحليلها.

5-1- مميزات التفكير العلمي

-**التجرد:** يتميّز التفكير العلمي بالابتعاد عن الميول الشخصية، والرغبات الذاتية، والانفعالات العاطفية، ما يسمح بتحقيق قدر عالٍ من الحياد في معالجة الظواهر.

-**الشمولية:** يقوم على تناول الموضوع من مختلف جوانبه، مع مراعاة جميع الاحتمالات والظروف المؤثرة فيه، مما يُمكّن الباحث من بناء تصور شامل ومتوازن.

-**قابلية التحقق:** يعتمد التفكير العلمي على الملاحظة الدقيقة، واستخدام المنطق والاستدلال، مما يتيح إمكانية اختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج قابلة للإثبات.

5-2- خصائص التفكير العلمي

-**الموضوعية:** تعني دراسة الظواهر كما هي في الواقع، مع تجنّب التحيّز والانحرافات الناتجة عن الآراء المسبقة أو العواطف. ويُعد التفكير العلمي بطبيعته **تفكيرًا نقديًا**، يقوم على التمييز، الضبط، الدقة، التمحيص، والمراجعة المستمرة للمعطيات.

-**المنهجية:** يتسم التفكير العلمي بكونه نسقًا عقليًا منظّمًا، يربط بين الحوادث والظواهر في إطار سببي وتفسيري، مما يتيح فهماً عميقًا للعلاقات القائمة بينها، ويوفّر على الباحث الوقت والجهد بفضل اعتماده على خطوات منهجية متسلسلة.

-**العلّية (السببية):** يقوم التفكير العلمي على مبدأ أن لكل ظاهرة سببًا، حيث تؤدي مجموعة من الأسباب، في ظروف معينة، إلى نتائج محددة. وتكون هذه العلاقة حتمية في العلوم الدقيقة (كالفيزياء والكيمياء)، لكنها نسبية في العلوم الاجتماعية نظرًا لتعدد المتغيرات وتداخلها.

وتُشير السببية هنا إلى القدرة على:

- ✓ الكشف عن العلاقات بين الظواهر.
- ✓ تفسير التغيرات الحاصلة.
- ✓ ضبط العوامل المؤثرة.
- ✓ تحليل النتائج الناتجة عن التفاعل بين هذه العوامل.

المحور الثاني:

مراحل إعداد البحث العلمي

يُعدّ إعداد البحث العلمي عملية منهجية تتضمن سلسلة من المراحل المتكاملة، تبدأ من تحديد الموضوع وصياغة الإشكالية، ولا تنتهي إلا بعد الوصول إلى النتائج وتحرير البحث بصورته النهائية. وتُعد هذه المراحل بمثابة خطوات علمية منظمة تهدف إلى ضمان الدقة والموضوعية والمنهجية في إنتاج المعرفة.

فكل مرحلة من مراحل إعداد البحث تلعب دورًا حاسمًا في بناء العمل الأكاديمي السليم؛ إذ يبدأ الباحث بتحديد مجال اهتمامه واختيار موضوع البحث، ثم ينتقل إلى صياغة الفرضيات وتحديد أهداف الدراسة، وتوضيح المنهج المستخدم. تلي ذلك مرحلة جمع البيانات وتحليلها، ثم عرض النتائج ومناقشتها، وصولًا إلى مرحلة كتابة التقرير النهائي وفق المعايير العلمية المعتمدة.

إن الفهم الدقيق لتلك المراحل لا يسهّل فقط تنفيذ البحث، بل يُساعد كذلك على تجنب العثرات المنهجية التي قد تؤثر على مصداقيته وجودته. كما أن الالتزام بتسلسل هذه المراحل يُكسب الباحث القدرة على تنظيم أفكاره وتحقيق الاتساق في بنيان البحث.

أولا: اختيار موضوع البحث

عادةً ما يبدأ الباحث عند اختياره لموضوع بحثه بتحديد المشكلة التي يسعى إلى إيجاد حل لها، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الرجوع إلى المصادر والوثائق العلمية المتوفرة لديه. فاختيار الموضوع لا يتم من فراغ، بل يستند إلى إطلاع مسبق على الدراسات والأعمال العلمية المرتبطة بالمجال المعني. وتخضع عملية الاختيار هذه لجملة من المعايير والعوامل التي لا يمكن تجاهلها، إذ أنها ضرورية لتحديد المشكلة بدقة، وصياغة عنوان البحث، واقتراح الفرضيات المناسبة

1-عوامل اختيار موضوع البحث

تتطلب عملية إنجاز البحث العلمي توفر مجموعة من الشروط والمواصفات الدقيقة، إذ لا يُعد كل طالب أو كل عمل يُنجز بالضرورة بحثًا علميًّا. فالباحث هو ذلك الشخص الذي

تتوفر فيه الاستعدادات الفطرية والنفسية، إلى جانب الكفاءة العلمية المكتسبة التي تؤهله لإنجاز بحث علمي وفق المعايير المنهجية.

وتتأثر عملية اختيار موضوع البحث بعدة عوامل، يمكن تصنيفها إلى صنفين رئيسيين:

- **عوامل ذاتية** تتعلق بالباحث نفسه، كميوله، واهتماماته، وخبراته.
- **عوامل موضوعية** ترتبط بطبيعة الموضوع العلمي، كتوفر المراجع، وأهمية الموضوع، وحداثته.

1-1-العوامل الذاتية في اختيار موضوع البحث العلمي

تُعد العوامل الذاتية من أهم المؤثرات في اختيار موضوع البحث العلمي، وهي تتعلق بشخصية الباحث ومدى امتلاكه لمجموعة من الاستعدادات الفطرية، والقدرات العقلية، والصفات الأخلاقية واللغوية، التي تمكنه من إنجاز نوع معيّن من البحوث. ومن أبرز هذه العوامل نذكر:

أ. الميول والرغبة النفسية:

يلعب العامل النفسي دورًا محوريًا في اختيار موضوع البحث، إذ تساعد الرغبة الصادقة والاهتمام بالموضوع على التحمل والمثابرة أمام ما يتطلبه البحث من جهد ووقت وتكاليف. كما تساهم في خلق نوع من الانسجام والتفاعل بين الباحث وموضوعه.

ب. النزاهة العلمية:

وهي من الصفات الأخلاقية الجوهرية التي يجب أن يتحلى بها الباحث، إذ يُنتظر منه أن ينسب الأفكار والأقوال إلى أصحابها الحقيقيين بأمانة وصدق. فالنزاهة تمثل شرف الباحث، وكما قيل قديمًا: *" من بركة العمل أن يُنسب القول إلى أهله ."*وتُعد الأمانة العلمية الركيزة الأساسية في بناء أي مشروع فكري.

ج. القدرة الاقتصادية:

تُعد الإمكانيات المادية من العوامل التي لا يمكن تجاهلها، إذ كثيرًا ما يحتاج الباحث إلى التنقل، أو شراء كتب، أو ترجمة وثائق، أو نسخ مصادر، وكل ذلك يتطلب تمويلًا. ومن دون هذه الوسائل، قد يصعب عليه جمع المادة العلمية اللازمة لموضوعه.

د. الكفاءة اللغوية:

إذا كان موضوع البحث يتطلب الرجوع إلى مراجع أجنبية أو دراسة تجارب دول أخرى، فإن إتقان لغتها يصبح ضروريًا. الاعتماد المستمر على الترجمة أمر غير عملي ومكلف، وقد يعيق تقدم البحث، خاصة في ظل ضيق الوقت.

هـ. القدرات العقلية والمنهجية:

وتشمل مهارات التحليل، الاستنتاج، الاستدلال، والقدرة على القراءة النقدية بين السطور. أما في ميدان العلوم القانونية على وجه الخصوص، فينبغي للباحث أن يمتلك القدرة على القياس، واكتشاف الثغرات أو الغموض في النصوص القانونية المنظمة للظاهرة المدروسة، والبحث عن حلول وبدائل منطقية ومبنية على أسس علمية.

1-2-العوامل الموضوعية في اختيار موضوع البحث العلمي

إلى جانب العوامل الذاتية المرتبطة بشخصية الباحث، توجد عوامل موضوعية تُعد ضرورية في تحديد موضوع البحث، وهي تتعلق بطبيعة الموضوع نفسه وليس بالباحث. ويستحيل على الباحث اختيار موضوع ملائم دون توافر هذه العوامل، وأهمها:

أ. عامل التخصص:

لا يمكن للباحث أن يختار موضوعًا بعيدًا عن مجال تخصصه، لأن ذلك سيضطره لبذل وقت وجهد كبيرين في محاولة فهم ميدان جديد لم يسبق له دراسته، مما قد يؤثر سلبًا على جودة البحث وسيره.

ب. عامل القيمة العلمية للموضوع:

يجب أن يتسم الموضوع بأهمية علمية واضحة، وإلا فسيُقابل غالبًا بالرفض من قبل اللجان العلمية المشرفة، مما يدفع الباحث للبحث عن موضوع بديل، ويؤدي ذلك إلى إهدار الوقت والجهد.

ج. عامل الزمن:

يخضع إعداد البحث العلمي لمهل زمنية محددة تختلف باختلاف نوع العمل الأكاديمي، فعلى سبيل المثال، تُنجز أطروحة الدكتوراه في النظام الكلاسيكي خلال أربع سنوات قابلة للتمديد بسنتين، وفي نظام "ل.م.د" في ثلاث سنوات قابلة للتمديد لسنتين. أما رسالة الماجستير فتتطلب سنة واحدة قابلة للتمديد لسنة أخرى، وغالبًا تُنجز مذكرة الماستر خلال السداسي الثاني، أي خلال فترة تتراوح بين خمسة إلى ستة أشهر فقط.

د. عامل توفر المادة العلمية:

من غير الممكن البحث في موضوع لا تتوفر حوله مراجع أو مصادر كافية، فندرة المادة العلمية تُعد عائقًا كبيرًا أمام الباحث. لذلك، من الضروري اختيار موضوع يمكن دعمه بوثائق ومصادر موثوقة ومتاحة.

هـ. عامل المشرف:

لا يمكن للباحث الاستمرار في العمل على موضوع يرفض المشرف الإشراف عليه، إذ أن إجراءات التسجيل والإيداع تتطلب موافقة وتوقيع المشرف. وبما أن هذا الأمر قد يكون سببًا في تأخير البحث أو رفضه، أصبح من الشائع أن يقترح المشرف قائمة بمواضيع جاهزة، ويُطلب من الطلبة اختيار أحدها، تفاديًا لأي خلاف أو تأخير.

وعليه إذا رغب الباحث، سواء أكان طالبًا أو أستاذًا، في اختيار موضوع بحثي صالح للدراسة، مع مراعاة حداثته وأهميته العلمية، فإنه يستطيع الاعتماد على عدة مسالك عملية، من أبرزها ما يلي:

- **الاطلاع على النصوص القانونية الجديدة:**

يمثل تتبع القوانين الحديثة والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر وسيلة فعالة لاختيار موضوع بحثي ذي صلة بالواقع القانوني المتجدد. إذ يمكن للباحث تحليل آثار هذه النصوص على المنظومة التشريعية الوطنية، أو دراسة ما أُدخل عليها من آليات وتعديلات تشريعية.

الانخراط في التظاهرات العلمية

تشكل الندوات والملتقيات العلمية فضاءً خصبًا لاقتراح مواضيع بحثية، حيث يُطلب من الباحثين الالتزام بمحاور محددة تندرج ضمن موضوع التظاهرة. وغالبًا ما يتم الإعلان عن هذه الفعاليات عبر المواقع الرسمية للجامعات أو صفحات مؤسسات التعليم العالي على شبكات التواصل الاجتماعي.

- **متابعة إعلانات المجلات العلمية المحكمة**

تنشر المجلات العلمية المحكمة، خاصة من خلال منصة **ASJP**، دعوات للباحثين من أجل تقديم مقالات لأعداد خاصة تُعنى بمواضيع محددة. ويتعين على الباحث في هذه الحالة اقتراح إشكالية قانونية تتماشى مع موضوع المجلة، على أن يستند إلى نصوص قانونية منظمة للظاهرة محل الدراسة، مما ييسر عليه مسار النشر العلمي.

- **تحليل المستجدات الوطنية والدولية**

تُعد متابعة الأحداث الجارية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، من الوسائل الهامة لاستنباط مواضيع بحثية آنية وذات قيمة.

فعلى الصعيد الوطني، شهدت الجزائر خلال سنة 2019 تحولات عميقة مست جوانب مختلفة من النظام السياسي والقانوني، أبرزها: محاكمة شخصيات من النظام السابق، انتخاب رئيس الجمهورية، إصلاحات دستورية، ومكافحة الفساد، ما أتاح مجالات جديدة للدراسة والتحليل.

أما على الصعيد الدولي، فتبرز مواضيع متعددة قابلة للبحث القانوني، مثل النزاعات المسلحة، قضايا الاحتلال، أو التدخلات في دول كالعراق وليبيا، وغيرها من الملفات الساخنة.

في كل الحالات، ينبغي على الباحث أن يربط موضوعه بنص قانوني صريح ينظم الظاهرة أو الواقعة محل الدراسة، لما لذلك من أهمية في صياغة عنوان واضح، وتحديد إشكالية دقيقة، والانطلاق نحو إعداد بحث علمي رصين ومتكامل الأركان.

2-صياغة الإشكالية:

تُعد إشكالية الدراسة حجر الأساس في البحث العلمي، إذ تمثل المنطلق الذي يُبنى عليه العمل البحثي برمّته. وهي تتجلى في مجموعة من التساؤلات التي تطرأ في ذهن الباحث نتيجة ملاحظته لخلل أو نقص أو غموض في موضوع معين، يسعى إلى استجلائه وتحليله. وتصاغ هذه الإشكالية عادة في شكل سؤال أو مجموعة من التساؤلات الدقيقة التي تعكس جوهر المشكلة.

ولابد عند صياغة الإشكالية من التمييز بين السؤال العادي، الذي يمكن الإجابة عنه مباشرة، والسؤال البحثي، الذي لا يمكن الإجابة عنه إلا بعد إنجاز الدراسة الميدانية أو التحليل العلمي المنهجي. لذا، يُستحسن أن تُعرض الإشكالية في شكل تساؤل رئيسي، تُشتق منه أسئلة فرعية تساهم في تغطية جميع جوانب الموضوع.

ولتحديد إشكالية البحث وصياغتها بشكل منهجي سليم، يجب على الباحث أن يراعي جملة من الاعتبارات، أهمها:

- أن تندرج المشكلة ضمن تخصص الباحث، حتى يتمكن من الإحاطة بها نظريًا ومنهجيًا.
- أن تكون ضمن دائرة اهتماماته البحثية، لما لذلك من أثر في رفع مستوى الحافز والالتزام أثناء إنجاز الدراسة.

- أن تحمل قيمة علمية وعملية، أي أن يكون موضوعها مهمًّا سواء من الناحية النظرية الأكاديمية أو من حيث فائدته للمجتمع.
- أن تتسم بالحداثة والأصالة، أي أن لا تكون موضوعًا مُستهلكًا بحثيًا، بل تسعى إلى تناول جوانب جديدة لم يتم التطرق إليها سابقًا.
- ألا تكون من الموضوعات التي يصعب تناولها، خاصة إذا كانت تُثير إشكالات أخلاقية أو سياسية أو اجتماعية يصعب التعامل معها ميدانيًا.
- أن تكون قابلة للبحث والدراسة، أي أن يكون بالإمكان صياغتها بشكل محدد وواضح، دون أن تكون موضوعًا عامًا متشعبًا مليئًا بالمشكلات الفرعية غير القابلة للحصر والتحليل المنهجي.

3-صياغة العنوان:

3-1- تعريف العنوان

يُعد العنوان من أهم مكونات البحث العلمي، إذ يُشكل مدخلًا رئيسيًا لفهم الموضوع محل الدراسة، ويُعين الباحث على تصور مكوّنات بحثه ومحاوره، كما يمنح القارئ فكرة أولية تساعده على إدراك مضمون البحث قبل الخوض في تفاصيله. ولهذا السبب، يرتبط العنوان ارتباطًا تكامليًا ببقية عناصر البحث، وخاصة الإشكالية والخطة.

لذا، من الضروري أن يتحلى الباحث بالدقة والحذر عند اختيار عنوان بحثه، مع مراعاة الالتزام بالضوابط المنهجية في اختيار الموضوع، كما أُشير إليه سابقًا. ويُعرّف العنوان على أنه الفكرة العامة أو الإطار الذي يشتمل بدقة ووضوح على جميع عناصر ومكونات البحث. إذ يُعد العنوان واجهة الدراسة وأول ما يطالع القارئ، مما يمنحه انطباعًا أوليًا قد يؤثر على تقييمه للعمل بأكمله.

3-2-أهمية العنوان

للعنوان أهمية جوهرية في البحث العلمي، سواء بالنسبة للباحث أو للعمل البحثي ذاته. فهو يمثل العمود الفقري الذي يُبنى عليه البحث، فإن أحسن الباحث صياغته، انعكس ذلك إيجابًا على باقي عناصر الدراسة، والعكس صحيح. ويمكن تلخيص أهم وظائف العنوان فيما يلي:

- يوجّه الباحث إلى اختيار المنهج العلمي المناسب للدراسة.
- يساهم في تحديد الأدوات الملائمة لجمع المادة العلمية المطلوبة.
- يساعد في تحديد الإشكالية بشكل يتماشى مع مضمون العنوان.
- يُسهّل رسم خطة البحث وبناء هيكله العام.

3-3- شروط صياغة العنوان

ينبغي على الباحث احترام مجموعة من الشروط عند صياغة العنوان، وتنقسم هذه الشروط إلى قسمين:

أ .الشروط العامة

وهي الشروط التي تنطبق على جميع العناوين، مهما كان نوع البحث أو مجاله، وتشمل ما يلي:

- الوضوح والدقة في التعبير.
- الإيجاز دون إخلال بالمعنى.
- الأصالة والابتكار.
- الارتباط الوثيق بموضوع البحث.
- مراعاة الجانب الجمالي، وإن كان بعض الباحثين ينتقدون الطابع الدعائي المبالغ فيه في بعض العناوين التي تُشبه العناوين التجارية أكثر من كونها علمية.

ب .الشروط الخاصة

وتُطبّق هذه الشروط بشكل خاص على العناوين الرئيسية، وتشمل:

- تحديد طبيعة وعدد المتغيرات الأساسية في الدراسة (خصوصًا في البحوث ذات الطابع التجريبي أو التحليلي).
- تحديد موقع العنوان ضمن نوع العناوين البحثية (وصفية، تحليلية، مقارنة، إلخ).
- اختيار أسلوب الصياغة المناسب (سؤال، عبارة إخبارية، إشكالية...).
- استخدام مفردات دقيقة ومناسبة تنسجم مع تخصص الباحث والمجال العلمي الذي ينتمي إليه.

3-4-تصنيفات العناوين في البحث العلمي

تتعدد أصناف العناوين في البحث العلمي تبعًا للمعايير المعتمدة في تصنيفها. ويمكن حصر أبرز هذه المعايير كما يلي، مع تقديم أمثلة توضيحية لكل صنف:

من حيث عدد المتغيرات

- عنوان ذو متغير وحيد
- عنوان ذو متغيرين اثنين
- عنوان ذو ثلاثة متغيرات أو أكثر

من حيث طبيعة العلاقة بين المتغيرات

- عناوين ذات متغيرات متكاملة
- عناوين ذات متغيرات متقاربة
- عناوين ذات متغيرات متناقضة

من حيث الأهمية

- عنوان رئيسي
- عنوان فرعي

من حيث أسلوب الصياغة

- عنوان خبري
- عنوان استفهامي
- عنوان يجمع بين الطابع الخبري والاستفهامي

من حيث الهدف من البحث

- عناوين تفسيرية
- عناوين نقدية
- عناوين تحليلية

من حيث طبيعة العنوان

- عناوين بسيطة
- عناوين مركبة
- عناوين مبتكرة

من حيث المنهج المستخدم

- عناوين وصفية
- عناوين مقارنة
- عناوين تطبيقية
- عناوين نظرية

مخطط يوضح تصنيفات العناوين في البحث العلمي

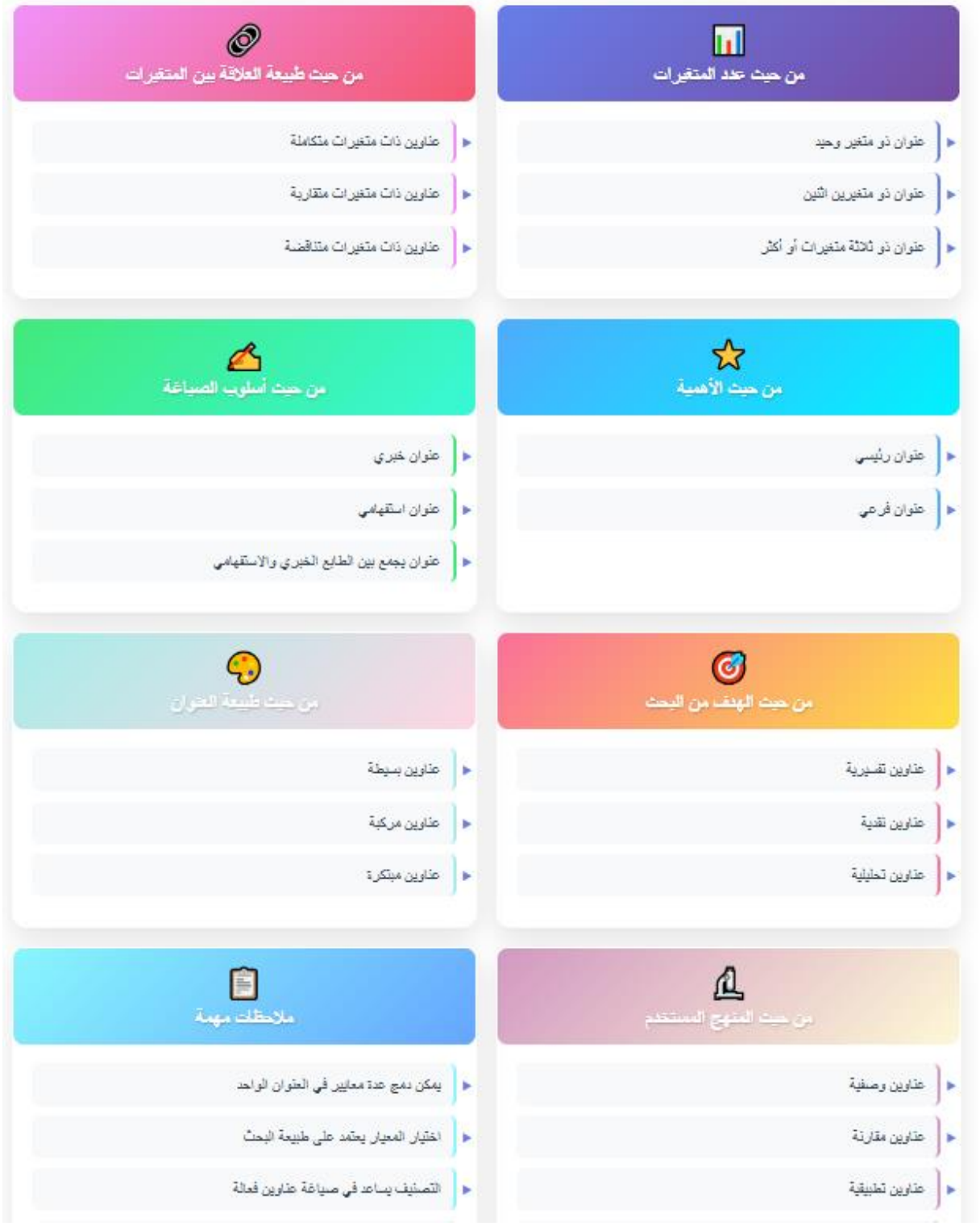

3-5-أصناف العناوين

نوع العنوان	المثال
عنوان رئيسي	الحق في اعتراض سرية الاتصالات والمراسلات في التشريع الجزائري
عنوان خبري استفهامي	نظام الرخصة بالنقاط في الجزائر: أمل مرتقب أم نظام مثير للجدل؟
عناوين فرعية	-مفهوم القانون الإداري -مصادر القانون الإداري -أسس القانون الإداري
عنوان متعدد المتغيرات	دمج الطاقات المتجددة واستثماراتها في البيئة العمرانية الجديدة
عنوان تطبيقي	دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة: دراسة برامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية
عنوان تحليلي	الحماية القانونية للمعلومات والوثائق الإدارية: قراءة تحليلية للقانون 90-12
عنوان وصفي	الآليات القانونية الإدارية لحماية البيئة
عنوان مبتكر	المدينة الذكية المستدامة بين واقع التشريع والتطلع نحو العصرنة

هذه التصنيفات تساعد الباحث على اختيار الصيغة الأنسب لعنوان بحثه، بما يتوافق مع طبيعة الموضوع والمنهج المستخدم وأهداف الدراسة، مع مراعاة شروط الدقة، والوضوح، والارتباط الوثيق بصلب الإشكالية المطروحة.

4-الفرضيات

تُعد الفرضيات أحد المرتكزات الأساسية في بناء البحث العلمي، إذ تمثل توقعات أو استنتاجات أولية يصوغها الباحث في محاولة لتقديم حلول مؤقتة للمشكلة المطروحة، والتي يسعى لاحقًا إلى اختبارها إما عن طريق الإثبات أو النفي.

ولا تُبنى هذه الفرضيات عشوائيًا أو انطلاقًا من الخيال، بل يستند الباحث في صياغتها إلى خبراته الشخصية، واطلاعه المنهجي على الدراسات السابقة، بالإضافة إلى الاستفادة من النظريات العلمية ذات الصلة بالظاهرة المدروسة. كما يمكن للباحث استنباط فرضياته من المعطيات الأولية للدراسة، للتحقق من مدى صحة تلك النظريات أو دحضها.

❖ **مثال توضيحي:**

في دراسة تتناول "أسباب عزوف الشباب الجامعي عن المشاركة السياسية"، قد يضع الباحث مجموعة من الفرضيات التفسيرية، مثل:

- الفرضية الأولى: ضعف الوعي السياسي لدى الشباب سبب في العزوف.
- الفرضية الثانية: غياب الثقة في المؤسسات السياسية يؤثر سلبًا على المشاركة.
- الفرضية الثالثة: الخطاب السياسي غير الجاذب يحد من انخراط الشباب في الشأن العام.
- الفرضية الرابعة: عدم إدراج التربية السياسية في المناهج الجامعية يؤدي إلى اللامبالاة.
- الفرضية الخامسة: سيطرة شبكات التواصل الاجتماعي على اهتمامات الشباب تُقلل من المشاركة الواقعية.

من خلال هذا الإطار، يعمل الباحث على تحليل هذه الفرضيات والبحث في مدى صحتها باستخدام أدوات منهجية مناسبة، ليصل في نهاية البحث إلى تأكيد بعض الفرضيات أو نفيها، وذلك وفقًا لنتائج الدراسة ومعطياتها.

ثانيا: جمع الوثائق العلمية

بعد أن يُحدد الباحث موضوع دراسته وفقًا للمعايير العلمية، ويضبط الإشكالية ويُعد فرضيات البحث، ينتقل إلى المرحلة التالية من مراحل إعداد البحث العلمي، وهي مرحلة جمع الوثائق العلمية، والتي تُعرف في الأوساط الأكاديمية باسم المصادر والمراجع .وتُعد هذه المرحلة ضرورية، إذ تُمكِّن الباحث من بناء خلفية معرفية قوية حول موضوعه، تسمح له بفهم الإطار النظري والإحاطة بالجهود السابقة ذات الصلة.

1-تعريف الوثائق العلمية:

1-1- التعريف اللغوي:

كلمة "وثيقة" في اللغة مأخوذة من الجذر (و.ث.ق)، وتُجمع على "وثائق"، وتدلّ على الإحكام والتأكيد، ومن ذلك قولهم: "أخذ بالأمر وثيقةً"، أي بيقين وتثبيت. كما تطلق على ما يُعتمد عليه لإثبات أمر ما، سواء كان ذلك دينًا أو براءة، وتُستعمل كذلك للإشارة إلى المعلومات المدونة، سواء في شكل نصوص مكتوبة أو بيانات مقروءة.

وقد تأتي الوثيقة بصيغ متعددة، ورقية أو إلكترونية، ومن أمثلتها: بيانات السياسة العامة، اتفاقيات مستوى الخدمة، أو سجلات الحوادث.

1-2- التعريف الاصطلاحي

في السياق العلمي، تُعد الوثيقة أداة من أدوات البحث ومصدرًا رئيسيًا للبيانات والمعطيات التي يستند إليها الباحث في اختبار فرضياته، سواء بالتأكيد أو النفي، وهي تختلف من حيث نوعها، ومصدرها، وطريقة نشرها، وقيمتها العلمية.

وفي ميدان العلوم القانونية والإدارية، تتميز الوثائق بطابعها الإلزامي والموثق، فهي وسيلة لإثبات الحقوق والالتزامات للأفراد والمؤسسات. ويُشترط في الوثيقة العلمية أن تتحقق فيها مجموعة من الخصائص، منها:

- أن تكون مصدرًا موثوقًا للبيانات العلمية، يُمَكِّن الباحث من دعم نتائجه وتعميمها على نطاق أوسع.
- أن تملك حجية قانونية، خصوصًا إذا كانت صادرة عن جهة رسمية وموقعة من سلطة مختصة، مما يدل على أنها خضعت لسلسلة من الإجراءات القانونية. ومن أمثلتها: الأحكام القضائية، النصوص التشريعية، عقود البيع.
- أن تكون قابلة للاستفادة العملية، كالإحصائيات الرسمية التي تصدرها هيئات الأمن الوطني مثل الدرك الوطني أو شرطة المرور، والتي تُعد مرجعًا هامًا للباحثين في مجال السلامة المرورية، من أجل تحليل الواقع واقتراح حلول فعالة للمشكلات المطروحة.

2-أنواع الوثائق العلمية

تتعدد أنواع الوثائق العلمية بتعدد الزوايا التي ننظر منها إليها، وتختلف تبعًا للمعيار المعتمد في تصنيفها، ويمكن تلخيص أبرز أشكال هذا التصنيف كما يلي:

- **من حيث طريقة النشر:** تنقسم الوثائق إلى وثائق مطبوعة وأخرى إلكترونية.
- **من حيث مصدر المعلومة:** نجد الوثائق الميدانية، التي تُستقى من الملاحظة المباشرة أو المقابلة أو الاستبيان، مقابل الوثائق المكتوبة المستخرجة من كتب أو مقالات أو سجلات.
- **من حيث الأهمية العلمية:** يُميّز بين الوثائق الأولية (الأصلية) والوثائق الثانوية (التي تعتمد على تحليل أو تفسير الأولية)
- **من حيث طبيعة المادة العلمية:** تُقسم إلى مصادر ومراجع.
- **من حيث موضوع الوثيقة:** تشمل أنواعًا متعددة مثل: النصوص القانونية، المؤلفات المتخصصة، المقالات العلمية، القواميس، المجلات القضائية، المواقع الإلكترونية وغيرها.

وعند رغبة الباحث في تحديد نوع الوثيقة العلمية التي سيعتمد عليها، لا بد له أولًا من تحديد موضوع دراسته وصياغة عنوانه بدقة وضبط إشكاليته البحثية .ومن ثم، سيكون قادرًا على اختيار النوع المناسب من الوثائق وفقًا لطبيعة البحث، وتحديد طريقة الاقتباس والتوظيف العلمي.

التصنيف الأكثر شيوعًا: المصادر والمراجع

يُعد تصنيف الوثائق إلى مصادر ومراجع من أكثر التصنيفات شيوعًا واستخدامًا في ميادين العلوم الاجتماعية والقانونية .ويتم ذلك بالاعتماد على طبيعة المادة العلمية:

- ✓ **المصادر:**

هي الوثائق الأصلية والأساسية التي تُقدَّم كما هي دون تدخل من الغير في تفسيرها أو تحليلها. ومن أبرز الأمثلة عليها:

- النصوص القانونية على اختلاف أنواعها (الدستور، القوانين، التنظيمات، المراسيم، القرارات...) والمنشورة في الجريدة الرسمية.
- العقود والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.
- الاجتهادات القضائية والتقارير السنوية الرسمية.
- الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الرسمية.
- شهادات الشهود، السجلات المدنية والعسكرية، تصريحات القادة السياسيين والدبلوماسيين.

- ✓ **المراجع:**

هي الوثائق التي تعتمد على تحليل أو تفسير أو شرح للمصادر، كالمؤلفات الأكاديمية، الكتب المرجعية، الرسائل الجامعية، المقالات النقدية... إلخ.

وعليه المراجع، هي تلك الوثائق التي تتوسّط بين المصدر والقارئ، حيث تتضمن تحليلًا أو تفسيرًا أو مناقشة للمحتوى الأصلي. وتشمل هذه الفئة على وجه الخصوص المؤلفات

بمختلف أنواعها، والدوريات العلمية، والرسائل الجامعية، والمقالات، والمداخلات، والقواميس، وغيرها.

✸ ويتم الحصول على هذه المراجع بعدة طرق، منها:

- الاستعارة من المكتبات الجامعية أو العامة.
- النسخ الورقي.
- الشراء من دور النشر أو المكتبات.
- أو التحميل من شبكة الإنترنت، والتي أصبحت اليوم تحتوي على ملايين الكتب الإلكترونية التي تُغني في كثير من الأحيان عن المراجع الورقية التقليدية.

كما يمكن للباحث اللجوء إلى الهيئات الحكومية والرسمية للحصول على بعض المصادر الأصلية التي لا تكون متاحة إلا من خلال القنوات الرسمية.

تتيح التقنيات الرقمية الحديثة تسهيل الوصول إلى المراجع بشكل كبير، مما يوفر على الباحث الوقت والجهد والتكلفة، خاصة في ظل توفر العديد من المنصات الإلكترونية المتخصصة في توفير المؤلفات والرسائل والمقالات المحكمة.

3-طرق جمع الوثائق العلمية

تتنوع طرق جمع الوثائق العلمية بين الأساليب التقليدية والوسائل الحديثة، ويعتمد اختيار الطريقة المناسبة على طبيعة البحث وإمكانيات الباحث ومدى توفر الموارد.

1. الطرق التقليدية

منذ القدم، اعتمد الباحثون على الوسائل التقليدية في جمع الوثائق والمصادر العلمية، وأبرزها استعارة الكتب والمراجع من المكتبات الجامعية أو العامة، أو شراؤها من دور النشر أو معارض الكتب. وبالرغم من القيمة العلمية العالية لهذه الوسائل، فإن كلفة اقتناء بعض

المؤلفات أو الدوريات قد تكون باهظة، ما يدفع العديد من الطلبة والباحثين إلى اعتماد الاستعارة أو اللجوء إلى تصوير الوثائق أو نسخها يدويًا أو إلكترونيًا.

وتبقى هذه الطريقة، رغم تقليديتها، ذات موثوقية عالية، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالحصول على مصادر معتمدة ومطبوعة وموثقة من الجهات الرسمية أو الأكاديمية.

2. الطرق الحديثة (الرقمية)

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت عملية جمع الوثائق العلمية نقلة نوعية، حيث أصبح من الممكن الوصول إلى كمّ هائل من المصادر والمراجع العلمية عبر الإنترنت. وتوفر المواقع الإلكترونية، خاصة منصات الجامعات، قواعد البيانات الرقمية، والمكتبات الافتراضية، آلاف الكتب والمقالات والرسائل الجامعية بصيغ إلكترونية قابلة للتحميل أو القراءة المباشرة.

لكن تجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوسائل الرقمية يتطلب من الباحث امتلاك مهارات التعامل مع محركات البحث العلمية مثل:

- Google Scholar
- ASJP
- Science Direct
- JSTOR
- مكتبة SNDL الجزائرية

كما يجب أن يكون على دراية بأساليب البحث المتقدم، والكلمات المفتاحية المناسبة، وطريقة تصفية النتائج للحصول على محتوى موثوق ودقيق. عدم امتلاك هذه المهارات قد

يؤدي إلى إهدار الكثير من الوقت في البحث دون جدوى، أو الوقوع في فخ المعلومات غير الدقيقة أو غير المحكّمة.

إن المزج بين الطريقتين – التقليدية والحديثة – يتيح للباحث جمع وثائق علمية ذات جودة وموثوقية عالية، كما يمنحه مرونة في التعامل مع مختلف أنواع المراجع والمصادر حسب طبيعة البحث ومتطلباته.

4-ترتيب الوثائق العلمية

يخضع تنظيم الوثائق القانونية داخل المقال أو البحث العلمي القانوني لجملة من الاعتبارات والمعايير المنهجية، التي تختلف باختلاف طبيعة المادة القانونية المدروسة. ومن الناحية العملية، درج الباحثون في المجال القانوني على اتباع ترتيب معين يضمن عرضًا منظمًا ومتسقًا للوثائق، يُسهم في تسهيل فهم الإشكالية المدروسة وتحليلها.

4-1- النصوص القانونية

تُعد النصوص القانونية المصدر الأهم في البحوث القانونية، ويُعتمد في ترتيبها على معيارين رئيسيين:

- **المعيار الأساسي:** وهو معيار القوة القانونية للنص، ويُرتب وفقه الباحث الوثائق القانونية بحسب تسلسلها الهرمي من حيث القوة الإلزامية.
- **المعيار الاحتياطي:** وهو معيار التسلسل الزمني (السنوات)، ولا يُلجأ إليه إلا عند وجود نصوص قانونية من نفس المرتبة القانونية.

وفقًا لذلك، يُستحسن ترتيب النصوص القانونية على النحو التالي:

- **الدستور:** باعتباره أسمى القوانين وأعلاها في التدرج القانوني.

- **المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف رئيس الجمهورية:** نظرًا لما لها من سمو على القوانين العادية طبقًا للنظام القانوني الجزائري.
- **القوانين العضوية:** وهي تأتي بعد الدستور والمعاهدات في التدرج، وتتميز بقوة قانونية أعلى من القوانين العادية.
- **القوانين العادية والأوامر التشريعية:** وفي حالة استخدام عدة قوانين عادية أو أوامر، يتم ترتيبها حسب معيار السنوات، نظرًا لتساويها في المرتبة القانونية.

يتعين على الباحث أن يولي عناية خاصة في ترتيب هذه النصوص، لا سيما عند الاقتباس أو التحليل، لأن ذلك يعكس مدى فهمه للتراتبية القانونية ويُسهم في إضفاء المصداقية والمنهجية على عمله الأكاديمي.

4-2-المؤلفات

تُعد المؤلفات من الوثائق العلمية الجوهرية التي يعتمد عليها الباحث في دعم أطروحته وتحليل موضوع بحثه. ويُخضع ترتيبها داخل البحوث الأكاديمية لمجموعة من المعايير التي تختلف عن تلك الخاصة بالنصوص القانونية، إذ يُمنح الباحث فيها هامشًا من الحرية في اختيار طريقة الترتيب، تبعًا لطبيعة العمل الأكاديمي وحجمه.

في حالة المقالات العلمية، حيث يكون الحيز المتاح محدودًا، غالبًا ما يُرتب الباحث المؤلفات المعتمدة وفق معيار واحد فقط، مثل:

- الترتيب الأبجدي أو الهجائي لأسماء المؤلفين.
- أو الترتيب الزمني حسب سنوات النشر.

ويُعتمد هذا التبسيط نظرًا لأن المقالات تركز غالبًا على موضوع متخصص وتستخدم عددًا محدودًا من المراجع.

أما في البحوث العلمية الأكبر حجمًا مثل الرسائل الجامعية، والمذكرات، والأطروحات الأكاديمية، فيكون ترتيب المؤلفات أكثر تعقيدًا وتنظيمًا، ويُراعى فيه ما يلي:

1. **المعايير الأساسية:**

- **معيار التخصص:** وهنا تُقسم المراجع إلى قسمين:
  - **مراجع متخصصة:** تتناول موضوع البحث بدقة وعمق.
  - **مراجع عامة:** تتصل بالموضوع من زاوية أوسع أو تكميلية.
- **معيار اللغة:** ويُرتب فيه المؤلفات حسب لغة النشر:
  - مراجع باللغة العربية.
  - مراجع باللغة الأجنبية.

2. **المعايير الاحتياطية:** تُستخدم هذه المعايير داخل كل قسم من الأقسام السابقة لترتيب المؤلفات بدقة، وتشمل:

- **الترتيب حسب الحروف الهجائية** لأسماء المؤلفين.
- أو **الترتيب حسب سنوات النشر** (من الأقدم إلى الأحدث أو بالعكس)

يسهم هذا الترتيب المنظم في تسهيل الوصول إلى المعلومة داخل البحث ويُبرز قدرة الباحث على التعامل المنهجي مع مصادره. كما يساعد لجنة المناقشة أو القارئ في التحقق من طبيعة المراجع وتنوّعها ومدى ارتباطها بموضوع الدراسة.

4-3-المقالات العلمية والمداخلات

تخضع المقالات العلمية والمداخلات لنفس معايير ترتيب المؤلفات، إلا أن هناك تفصيلًا مهمًا يستدعي التنويه: فعندما يستخدم الباحث هذا النوع من الوثائق، يمكنه جمع المقالات والمداخلات ضمن عنوان فرعي واحد، لكن يجب ترتيبها وفق معيار النشر.

- **المقالات العلمية:** تُرتّب عادة بناءً على تاريخ نشرها في المجلات العلمية المحكمة.
- **المداخلات:** وهي المشاركات التي يقدمها الباحثون في الندوات أو المؤتمرات العلمية، وغالبًا ما لا تكون منشورة. لكن في حال نُشرت ضمن أعمال مؤتمرات أو في أعداد خاصة من المجلات، يُراعى إدراجها مع المقالات وترتيبها وفق معيار النشر ذاته.

لا يكمن الفرق بين المقالات والمداخلات في القيمة العلمية، فكلاهما يكتسب نفس الأهمية في دعم البحث، وإنما في مسألة النشر والإتاحة فقط.

4-4- الأطروحات والمذكرات الجامعية

تُرتب هذه الوثائق وفق **معيار أساسي** يتعلق **بالدرجة العلمية** التي نُشرت ضمنها الوثيقة، حيث تُعطى الأولوية للأعلى درجة:

1. أطروحات الدكتوراه.
2. مذكرات الماجستير.
3. مذكرات الماستر.
4. مذكرات الليسانس (الإجازة).

وفي حال وجود أكثر من مذكرة في نفس الدرجة، يُلجأ إلى **معايير احتياطية** مثل:

- الترتيب **الهجائي أو الأبجدي** لأسماء المؤلفين.

- أو **الترتيب الزمني** حسب سنة الإنجاز.

على الباحث الالتزام بمعيار الترتيب الذي اعتمده في باقي الوثائق (كالمؤلفات أو المقالات)، حرصًا على التناسق المنهجي، ولا يحق له تغييره حسب الرغبة.

4-5-المجلات القضائية

تضم المجلات القضائية اجتهادات وقرارات قضائية تُعدّ مرجعًا مهمًا في البحث القانوني. وفي حال استخدام أكثر من مجلة، يجب اعتماد معيار ترتيب دقيق:

- **المعيار الأول (الأساسي):** جهة الإصدار، مثل مجلة المحكمة العليا أو مجلة مجلس الدولة.
- **المعيار الثاني (الاحتياطي):** سنة النشر، ويُعتمد إذا ورد أكثر من عدد صادر عن الجهة نفسها.

4-6- المواقع الإلكترونية

عند توثيق واستخدام المواقع الإلكترونية، على الباحث الاقتصار على المواقع الرسمية، أي التابعة لمؤسسات حكومية أو منظمات موثوقة. ويُستبعد الاعتماد على المنتديات أو مواقع التواصل الاجتماعي، إلا إذا كانت الصفحات رسمية لمؤسسات أكاديمية أو حكومية، ويُعتمد تاريخ الاطلاع أو النشر كمعيار أساسي لترتيب هذه المواقع ضمن لائحة المراجع.

الالتزام بترتيب الوثائق العلمية بمختلف أنواعها يُعدّ من أساسيات المنهجية العلمية الجادة، ويعكس احترافية الباحث وتنظيمه الفكري، كما يسهل عملية التحقق من المراجع بالنسبة للمشرفين والمناقشين.

ثالثا: القراءة

تُعدّ **القراءة** من أهم الوسائل التي تمكّن الإنسان من نيل العلم والمعرفة، وهي السبيل الأهم لاكتساب الخبرات والتطور الفكري والثقافي. وقد حثَّ الإسلام على طلب العلم، حيث قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم:" *طلب العلم فريضة على كل مسلم* ."ولا شك أن من أبرز وسائل تحصيل هذا العلم هي القراءة، إذ لولاها لما تمكّن الإنسان من التعلم، ولا تحقق الهدف الأسمى من وجوده على هذه الأرض، والمتمثل في عبادة الله تعالى، وطاعته، وعمارة الأرض بما ينفع الناس.

كما أن القراءة تُعتبر أداة تمكّن الإنسان من التعلم الذاتي، حيث يستطيع من خلالها الوصول إلى مختلف أنواع المعرفة والمعلومات دون الحاجة إلى الاعتماد على الغير، وهو ما يجعلها حجر الزاوية في بناء الفرد المثقف والمستقل فكريًا.

1-تعريف القراءة

1-1- القراءة لغةً

القراءة في اللغة مأخوذة من الفعل قرأ، يُقال: "قرأ الكتاب"، أي نطق كلماته أو تتبّعها بالنظر. ومن معاني القراءة أيضًا: الجمع والضم، مثل "قرأ الشيء"، أي ضمّ بعضه إلى بعض. ويقال كذلك: "قرأ القرآن عن ظهر قلب"، أي حفظه واستظهره دون الرجوع إلى المصحف، و"قرأ ما بين السطور"، أي استشف المعاني الخفية أو غير المصرّح بها.

وتشير أيضًا إلى الفهم والاستيعاب، كقولهم: "قرأ علامات الغضب على وجهه"، أي لاحظها واستنتج ما تدل عليه. ولهذا، فالقراءة لغةً تشمل النطق، التتبع، الحفظ، الفهم، وحتى الاستنتاج الضمني.

1-2 اصطلاحًا

أما في الاصطلاح، فتعني القراءة: عملية عقلية معرفية تهدف إلى الاطلاع على الوثائق والنصوص لاكتساب المعرفة والمعلومات، وهي ما تساعد القارئ على بناء تفكير سليم وتعزز قدراته في التحليل والاستنتاج والنقد.

وتُعرف القراءة أيضًا بأنها نشاط ذهني إدراكي، يتم من خلال تفسير الرموز المكتوبة (الحروف والكلمات) التي يستقبلها القارئ بعينيه، وتتطلب فهم هذه الرموز في سياقها، وربطها بالخبرات والمعارف السابقة، وذلك من خلال تفاعل مجموعة من المهارات العقلية والحسية واللغوية، مثل التركيز، والانتباه، والذاكرة، وحسن الربط بين الأفكار.

إذن، فالقراءة ليست مجرد عملية نطق لما هو مكتوب، بل هي فعل ذهني مركّب يتطلب نشاطًا معرفيًا متكاملاً، يعكس وعي القارئ وفهمه لما يقرأ، ويُسهم في بناء تفكيره النقدي والعلمي.

2-فوائد القراءة

يُعدّ فرع العلوم القانونية والإدارية أحد فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونظرًا للتقارب الكبير بين هذه العلوم من حيث طبيعة الظواهر المدروسة ـ سواء كانت تتعلق بالفرد أو بالمجتمع ـ إلا أن لكل فرع خصوصيته التي تميّزه، لا سيما من حيث طبيعة المصطلحات والمفردات المستخدمة.

ويتميز فرع القانون والإدارة بثراء لغوي خاص، إذ أن المفردات المتداولة فيه تختلف باختلاف التخصص الدقيق للباحث (مثل القانون الجنائي، الإداري، الدستوري...). ومن هنا تبرز أهمية القراءة في هذا المجال، إذ لا يمكن للباحث أن يكتسب لغة تخصصه ومفاهيمه الدقيقة إلا من خلال الاطلاع المنتظم والمكثف على الوثائق العلمية المرتبطة بميدانه.

وتتجلى أهمية القراءة وفوائدها للباحث القانوني والإداري في النقاط التالية:

- **فهم المناهج الملائمة:** تساعد القراءة على التعرف على أكثر المناهج العلمية استخدامًا في معالجة موضوعات مماثلة، مما يسهل على الباحث اختيار المنهج الأنسب لموضوعه.
- **الاطلاع على المفردات الجديدة:** تمكّنه من مواكبة المفردات المستحدثة أو المصطلحات الدخيلة على تخصصه، مما يثري قاموسه العلمي، بل ويكسبه القدرة على صياغة مفاهيم جديدة تواكب التطور العلمي.
- **الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي:** من خلال القراءة، يتعلّم الباحث مبادئ الأمانة العلمية وأهمية إرجاع المعلومات إلى مصادرها الأصلية، مما يعكس مدى جديته وصدق انتمائه للمجتمع العلمي.
- **تجنب التكرار والحشو:** تتيح له فرصة الاطلاع على الدراسات السابقة في نفس الموضوع أو التخصص، فيتجنب التكرار ويضيف الجديد.
- **تنمية المهارات النقدية والتحليلية:** تمكّنه القراءة المتنوعة من مقارنة وتحليل الوثائق المختلفة، وتحديد أيّها أقرب للمنطق أو أكثر انسجامًا مع الواقع القانوني والاجتماعي المعاش.
- **التمييز بين المصادر:** يصبح قادرًا على تصنيف وفرز الوثائق العلمية، واستبعاد ما هو غير مرتبط بموضوعه، والتركيز على المصادر ذات الصلة المباشرة بإشكاليته.
- **مواكبة المستجدات التشريعية:** تساعده القراءة على البقاء على اطلاع دائم بالتعديلات والتحديثات في النصوص القانونية، مما يعزز من دقة المعلومات التي يوظفها في بحثه.
- **تبويب وتقسيم الموضوع:** تساعده على تحديد العناصر المحورية التي تخدم إشكاليته البحثية، ما يمكنه من تقسيم بحثه بطريقة منهجية ومبنية على أسس علمية واضحة.

القراءة ليست مجرد وسيلة للاطلاع، بل هي أداة منهجية فعالة تساعد الباحث على تطوير أدائه العلمي والارتقاء بجودة بحثه، من خلال بناء قاعدة معرفية راسخة تتيح له الإبداع والتحليل.

3-أنواع القراءة

تتعدد أنواع القراءة بتعدد المعايير المعتمدة في تصنيفها، غير أن أكثر هذه المعايير شيوعًا في البحوث العلمية هو معيار درجة التركيز المطلوبة أثناء القراءة. وبناءً عليه، يمكن تصنيف القراءة إلى ثلاثة أنماط رئيسية، لكل منها أهميته واستخدامه الخاص في مسار البحث العلمي:

3-1-القراءة السريعة

تُعد القراءة السريعة من الأنماط التي لا تتطلب تركيزًا عاليًا، ويلجأ إليها الباحثون عادة خلال المراحل الأولية من البحث، لا سيما أثناء عملية جمع الوثائق العلمية وفرزها. ومن أبرز استعمالاتها:

- تصفح سريع للوثائق لتحديد مدى ارتباطها بموضوع البحث.
- تصنيف الوثائق حسب مصدرها أو أهميتها.
- اختيار المواد التي ستُستخدم بشكل رئيسي، وتلك التي ستكون ثانوية أو داعمة فقط.
- تنظيم الملفات أو البطاقات وفقًا لخطة البحث المعتمدة.

وغالبًا ما تُستخدم هذه الطريقة عندما يكون الباحث أمام مكتبة إلكترونية ضخمة تحتوي على كم هائل من الوثائق، حيث تساعده هذه القراءة على توفير الوقت والجهد، رغم بساطتها الظاهرة. ويجدر التأكيد على أنها، رغم محدودية التركيز المطلوب فيها، تظل الأكثر شيوعًا واستخدامًا، وتشكل أداة فعالة في ترشيح الوثائق قبل التعمق فيها.

3-2-القراءة العادية

تتطلب هذه القراءة قدرًا متوسطًا من التركيز والانتباه، وهي أكثر دقة من القراءة السريعة، وتُستخدم عند الاطلاع على:

- محتوى الوثائق بشكل عام.
- الفهارس وخطط البحث السابقة.
- أساليب التبويب والتقسيم المستخدمة في البحوث الأخرى.

وتعتبر هذه القراءة أساسية في مرحلة إعداد الإطار العام للبحث، لأنها:

- تساعد الباحث على بناء خطة بحثية واضحة.
- تمنحه تصورًا حول كيفية تناول المواضيع المشابهة سابقًا.
- توسّع قاموسه المعرفي والمفاهيمي في تخصصه.
- تُكسبه اطلاعًا على منهجيات البحث المختلفة، مما يعينه على اختيار خطة فريدة ومتميزة لبحثه.

3-3-القراءة المعمقة (التحليلية)

وهي أعلى مستويات القراءة، حيث تتطلب تركيزًا شديدًا وجهدًا معرفيًا عاليًا، إذ أنها تهدف إلى:

- تحليل الوثائق بعمق.
- كشف مواطن الخلل والنقص والغموض في النصوص المدروسة.
- تقييم الحجج والأفكار الواردة في المصادر.
- الخروج بنتائج دقيقة تدعم أو ترفض الفرضيات البحثية.
- بناء الإطار التحليلي للبحث وصياغة الإجابات عن الإشكاليات المطروحة.

ويُفضل أن تتم هذه القراءة في ظروف مناسبة من حيث الهدوء الذهني والجسدي، وفي بيئة خالية من الإلهاءات، حيث تُستخدم غالبًا في المرحلة الأخيرة من إعداد البحث، خاصة عند

تحريره وصياغة نتائجه .كما تسهم في ضمان ترابط الأفكار وسلاسة الأسلوب، وقوة الحجج والمواقف المستندة إلى الأدلة المستخلصة من الوثائق.

يجب على الباحث أن يُحسن اختيار نوع القراءة بحسب المرحلة التي يمر بها في مشروعه البحثي. فالقراءة السريعة تُستخدم في الفحص الأولي، والعادية في بناء الهيكل والمنهجية، أما المعمقة فهي جوهر التحليل والنقد والإنتاج العلمي الحقيقي.

4-دور القراءة في إعداد البحوث العلمية

تُعتبر القراءة أداة جوهرية وأساسية ترافق الباحث في جميع مراحل إعداد البحث العلمي، بدءًا من اختيار موضوع البحث، ومرورًا بجمع المادة العلمية، ووضع خطة الدراسة، وصولًا إلى تحرير البحث وصياغته النهائية.

فمن خلال القراءة المكثفة والمتنوعة، يستطيع الباحث تحديد موضوع ملائم للدراسة، بناءً على اطلاعه الواسع على الوثائق العلمية السابقة. ويساعده هذا الاطلاع على تقييم مدى جدة الموضوع وأصالته، ومدى إمكانية تناوله وفق معايير علمية دقيقة تتلاءم مع تخصصه وإمكاناته.

كما تُمكن القراءة الباحث من جمع الوثائق العلمية ذات الصلة بالموضوع المدروس، وتُمكّنه من التمييز بين المصادر الرئيسية والمراجع الثانوية. فبدون قراءة متأنية لتلك المواد، يصبح من الصعب تجميع محتوى علمي دقيق يخدم إشكالية البحث.

وفي مرحلة إعداد خطة البحث أو تبويب الموضوع، لا غنى عن الرجوع إلى خطط سابقة تناولت موضوعات مشابهة، إذ تساعد القراءة هنا على تفادي التكرار والحشو، وتوجه الباحث إلى زوايا جديدة لم يتم التطرق إليها سابقًا، شريطة أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الوثائق العلمية المتاحة له.

ومن الجدير بالذكر أن البحوث العلمية، لا سيما المتخصصة منها، غالبًا ما تتناول قضايا دقيقة ومعقدة تتميز بالأصالة والحداثة، وتسعى إلى معالجة إشكاليات لم يُسبق تناولها.

ولا يمكن إدراك مدى أهمية هذه القضايا أو التحقق من جِدّتها إلا من خلال القراءة التحليلية المتعمقة، التي تكشف للباحث طبيعة المشكلة العلمية وأبعادها المختلفة.

أما في مرحلة التحرير وصياغة محتوى البحث، فإن للقراءة دورًا لا يقل أهمية، إذ تزوّد الباحث بالأفكار العلمية والأساليب التي يستخدمها لتأكيد أو نفي الفرضيات التي انطلق منها. كما أنها تساعده في بناء تسلسل منطقي لأفكاره، وفي إنتاج نص متماسك من الناحية المنهجية والمضمونية.

القراءة ليست مجرد نشاط تمهيدي بل هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل مراحل البحث العلمي .وكلما كانت القراءة أعمق وأكثر تنظيمًا، كلما ازداد البحث قوةً ودقةً وابتكارًا.

رابعا: جمع وتخزين المعلومات

تشكل مرحلة جمع وتخزين المعلومات مرحلة محورية ضمن مراحل إعداد البحث العلمي، إذ يُعنى فيها الباحث بتجميع المعطيات ذات الصلة بموضوع بحثه، ثم العمل على تنظيمها وحفظها بطريقة منهجية تضمن سهولة الرجوع إليها عند الحاجة.

1- تعريف جمع وتخزين المعلومات

يقصد بجمع وتخزين المعلومات تلك العملية التي يقوم من خلالها الباحث بعد استكمال عملية البحث والاستقصاء بجمع البيانات والمعطيات العلمية المرتبطة بإشكالية بحثه، ثم العمل على تخزينها وتنظيمها وفق آليات محددة تُسهّل التعامل معها لاحقًا.

ويُعد التخزين مرحلة حاسمة في مسار البحث، لأنها تُساهم في ترتيب المعلومات ضمن ملفات أو بطاقات أو نظم رقمية، بما يُوفر على الباحث الوقت والجهد، ويمنع تكرار العمل أو الوقوع في فوضى معرفية قد تُربك مراحل البحث التالية.

وقد تطورت أساليب التخزين بمرور الزمن، فبعد أن كانت تقتصر على الطرق التقليدية كاستخدام البطاقات الورقية والملفات اليدوية، أصبحت الآن تعتمد بشكل كبير على الوسائل

التكنولوجية، مثل الحواسيب والبرمجيات الخاصة بإدارة المراجع كـZotero أو Mendeley، بل وأصبحت الحوسبة السحابية أيضًا وسيلة فعالة لحفظ البيانات والوصول إليها من أي مكان.

ومن ثم، فإن الاختيار الجيد لطريقة التخزين وتنظيم المعلومات بدقة ينعكس إيجابًا على جودة البحث ومصداقيته. إذ أن أي خلل أو إهمال في هذه المرحلة قد يؤدي إلى ضياع المعلومات أو التكرار أو التشويش في عرض النتائج والاستدلالات.

التخزين المنهجي والمنظم للمعلومات ليس مجرد إجراء تقني، بل هو عنصر أساسي لضبط البحث العلمي وضمان دقته وتكامله، كما يُعتبر خطوة تمهيدية هامة للانتقال إلى مراحل أعمق في التحليل والمناقشة.

2-أصناف التخزين:

يختلف تصنيف طرق تخزين المعلومات العلمية بحسب المعايير المعتمدة في التصنيف، وأهم هذه المعايير:

2-1- حسب الأدوات المستخدمة في التخزين

تنقسم أساليب التخزين من حيث الوسائط والأدوات إلى:

-أسلوب الملفات الورقية:

يتم فيه تخصيص ملفات تحمل عناوين رئيسية أو فرعية وفق التقسيم المنهجي الذي اعتمده الباحث في خطة بحثه. تُخزن في هذه الملفات جميع المعطيات والمعلومات المرتبطة بكل عنوان، شريطة أن تكون البيانات محفوظة بصورة كاملة داخل الملف نفسه.

-أسلوب البطاقات:

يقوم على إعداد بطاقات صغيرة تُدوَّن عليها المعلومات الأساسية والمراجع الخاصة بها. وعلى الرغم من دقته وسهولة تصنيف المحتوى فيه، إلا أن هذا الأسلوب أصبح قليل الاستخدام حاليًا نظرًا لما يتطلبه من وقت وجهد كبيرين، خاصة في ظل الثورة الرقمية التي قدّمت بدائل أسرع وأكثر كفاءة.

-التخزين الرقمي:

يعتبر هذا النمط الأحدث والأكثر استخدامًا في الوقت الراهن، حيث تُخزَّن البيانات باستخدام أجهزة الحاسوب، مع الاستفادة من البرامج والمستندات الإلكترونية مثل ملفات PDF. وتُعد هذه الطريقة أكثر تنظيمًا ومرونة، إذ تسمح للباحث بتقسيم الوثائق وتخزين الأجزاء ذات الصلة مباشرة بموضوعه في ملفات منفصلة تحمل عناوين واضحة ومحددة، مما يُسهل العودة إليها عند الحاجة ويُوفر الكثير من الوقت والجهد.

2-2- حسب طبيعة المادة العلمية المخزنة

يمكن تصنيف التخزين أيضًا بحسب نوع المحتوى أو طبيعة الوثائق كما يلي:

- **تخزين النصوص القانونية:** يشمل القوانين، الدساتير، الأوامر، المراسيم، واللوائح.
- **تخزين المؤلفات والمراجع:** يشمل الكتب، الأطروحات، والمذكرات الجامعية.
- **تخزين المقالات والمداخلات العلمية:** يتضمن المقالات المحكمة والمداخلات المقدّمة في المؤتمرات والندوات.
- **تخزين الوثائق الرسمية:** ويشمل الوقائع الرسمية، البيانات الحكومية، والتقارير الإحصائية.
- **تخزين المجلات القضائية:** يحتوي على الاجتهادات القضائية والأحكام والتعليقات القانونية.

ورغم دقة هذا التصنيف، إلا أنه يُواجه صعوبات عملية، أبرزها أن الباحث قد يجد نفسه مضطرًا للبحث يدويًا داخل كل نوع من أنواع الوثائق لاستخلاص المعلومة المطلوبة، ما يزيد من استهلاك الوقت، خاصةً إذا كانت الوثائق وفيرة ومتنوعة في نفس الصنف.

3-أهمية عملية التخزين

تُعد مرحلة التخزين من المراحل الحاسمة في مسار إعداد البحث العلمي، ويُشار إليها غالبًا بأنها مرحلة فرز وغربلة المعلومات .وتكمن دقتها في كونها تؤثر بشكل مباشر على

سير العمل البحثي؛ إذ يمكن أن تُسهم في تسريع وتيرة الإنجاز إذا أُنجزت بطريقة منهجية ومنظمة، كما يمكنها أن تُعيق تقدم الباحث إذا أُهملت أو نُفذت بعشوائية.

وتتمثل أهمية هذه المرحلة في النقاط التالية:

- اختصار الوقت: من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات المخزنة بطريقة مرتبة ومنظمة، دون الحاجة إلى البحث العشوائي المتكرر في كل مرة.
- توفير الجهد: إذ أن حسن تنظيم البيانات منذ البداية يخفف من عبء تكرار فرزها لاحقًا.
- ترشيد استهلاك الموارد: سواء على مستوى الجهد الذهني أو المالي، خصوصًا عند التعامل مع مصادر كثيرة أو وثائق مكلفة.
- التمهيد للمرحلة الموالية: وهي مرحلة التقسيم والتبويب، حيث يسهل على الباحث عندها تصنيف وترتيب محتوى البحث وفق خطته، بناءً على المعطيات التي خزّنها مسبقًا.

وبناءً عليه، فإن مرحلة التخزين ليست مجرد إجراء ثانوي، بل تمثل قاعدة تنظيمية ضرورية تُمكّن الباحث من الاستمرار في إعداد بحثه بثقة وفعالية.

خامسا: التقسيم والتبويب

تُعد عملية التقسيم والتبويب من المراحل الجوهرية والأساسية في إعداد البحث العلمي، إذ تُمثل حجر الزاوية الذي يُبنى عليه الهيكل العام للبحث. وهي عملية تقوم على تنظيم الموضوع إلى تقسيمات كبرى ورئيسية، وأخرى فرعية وجزئية وخاصة، تُحدَّد وفق معايير علمية ومنهجية دقيقة وواضحة.

ويجب أن تُبنى هذه العملية على أسس منطقية ومترابطة، مثل الترتيب بحسب الأهمية أو التسلسل الزمني أو الموضوعي، بحيث تظهر خطة البحث بصورة منظمة ومنسجمة تعكس تصورًا مستقبليًا دقيقًا لطريقة جمع المعطيات وتحليلها، وكذلك لأسلوب عرض النتائج بعد تنفيذ البحث. ويمكن تشبيهها بمخططات المهندس المعماري الذي يضع تصميمًا دقيقًا للبناء، محددًا فيه المواصفات الفنية ومراحل الإنجاز والتنفيذ.

1- أهمية التقسيم والتبويب

تكمن أهمية التقسيم والتبويب في كونه الأداة التي تمكّن الباحث من تحديد الفكرة الكبرى والرئيسية لموضوعه، وإعطائها عنوانًا مركزيًا جامِعًا مانِعًا، ومن ثم تحديد المدخل المناسب لها ضمن مقدمة البحث.

بعد ذلك، تُفتّت الفكرة العامة إلى مجموعة من الأفكار الفرعية والجزئية التي تُبنى عليها باقي محاور ومباحث البحث. وبهذا يُصبح التقسيم بمثابة:

- الهيكل التنظيمي للبحث.
- الوعاء الذي ستُصب فيه المادة العلمية.
- الخريطة والطريق الذي سيسترشد به الباحث أثناء الكتابة، خطوة بخطوة.

فإذا تم إعداد التقسيم بطريقة منهجية سليمة، سيتمكن الباحث من الكتابة بانسيابية واتساق، دون الحاجة المتكررة إلى تعديل بنية الموضوع أو الرجوع للخلف لإعادة التنظيم أو قراءة مواد جديدة.

2-طرق التقسيم:

يعتمد تقسيم البحث العلمي على طبيعة الموضوع ومستوى الدراسة الأكاديمية التي ينتمي إليها الباحث. فكل نوع من أنواع البحوث يتطلب نمطًا خاصًا من الهيكلة والتنظيم يراعي حجم العمل وأهدافه.

فعند إعداد أطروحات الدكتوراه، يُفضل اتباع تقسيم تفصيلي ومنهجي يبدأ بـ الباب، ثم ينتقل إلى الفصل، يليه المبحث، ثم المطلب، يتبعه الفرع، ومن ثم استخدام تقسيمات داخلية مثل أولًا، ثانيًا، ويُختتم بـ الترقيم والحروف لتوضيح النقاط الدقيقة. هذا النمط يساعد على عرض المعلومات بطريقة متدرجة ومنظمة تعكس عمق المعالجة الأكاديمية للموضوع.

أما في حالة إعداد مذكرات الليسانس أو الماستر، التي تكون أقل حجمًا من الأطروحات، فيكفي أن يقتصر الباحث على تقسيم بسيط يبدأ بـ الفصل، يليه المبحث، ثم المطلب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، دون الدخول في تفاصيل الفروع الدقيقة إلا إذا تطلب المحتوى العلمي ذلك.

أما بالنسبة لـ المقالات أو الأوراق البحثية القصيرة، فإن طبيعتها الموجزة تفرض هيكلًا أكثر اختصارًا، حيث يُكتفى غالبًا بـ المبحث والمطلب فقط، مع تجنب التوسع في الفروع والترقيم التفصيلي، مراعاة لحجم المقال وخصوصية النشر الأكاديمي في هذا النوع من الأعمال.

وهكذا، فإن حسن اختيار طريقة التقسيم لا يُعد مجرد مسألة شكلية، بل هو خطوة أساسية تسهم في وضوح العرض وتيسير الفهم، كما تعكس مدى التزام الباحث بالمنهجية العلمية في بناء بحثه.

3-شروط التقسيم

عند اعتماد الباحث على عملية التقسيم والتبويب في إعداد بحثه، ينبغي عليه الالتزام بجملة من الشروط الأساسية التي تضمن سلامة الهيكلة ومنهجية العرض. من أبرز هذه الشروط:

- ✓ تجنب التكرار والتداخل بين العناوين الرئيسية والفرعية، بحيث تكون كل فكرة أو عنوان متميزًا بمضمونه دون أن يتقاطع مع محتوى آخر.
- ✓ تحقيق التوازن العمودي والأفقي في الخطة، وذلك بأن يكون عدد الفصول متساويًا – قدر الإمكان – مع عدد المباحث والمطالب والفروع، مما يعكس انسجامًا في توزيع الأفكار وتدرجها المنهجي.
- ✓ خدمة موضوع البحث وإشكاليته بشكل مباشر، أي أن تكون كل جزئية أو عنوان فرعي موجهًا نحو الإضاءة على مشكلة البحث، دون اللجوء إلى الحشو أو إدراج عناوين إضافية لا تضيف قيمة حقيقية.
- ✓ اختيار العناوين بدقة واختصار، بحيث تكون موجزة ومعبرة وتحتوي على الحد الأدنى من المعلومات التي تخدم التحليل والنقاش لاحقًا.
- ✓ المرونة في الخطة: لا بد أن يدرك الباحث أن خطة البحث قابلة للتعديل خلال مرحلة الكتابة، وبالتالي يجب أن يتسم التقسيم بالمرونة وقابلية المراجعة، لأن بعض الجزئيات قد تتطلب إضافات أو حذفًا حسب تطور المعالجة أثناء التحرير.

4- فائدة التقسيم بالنسبة للباحث

الوصول إلى مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع في شكل خطة منهجية يعني أن الباحث قد أنجز خطوة محورية وأساسية في مشروعه العلمي، تؤهله للانطلاق في المرحلة التطبيقية، وهي الكتابة والتحرير. وتكمن أهمية هذه المرحلة في عدة فوائد جوهرية، منها:

- رؤية واضحة للمصاعب المحتملة: تتيح الخطة للباحث تصور العقبات التي قد تعترضه لاحقًا، سواء كانت مرتبطة بالوقت أو بالإمكانيات العلمية والمادية. فإذا بدا له أن المشكلة المطروحة تفوق قدراته، يمكنه التراجع مبكرًا أو تعديل مسار بحثه بما يتلاءم مع واقعه.

- توفير الوقت والجهد والمال: إذ إن الخطة ترسم للباحث الطريق الذي سيسلكه، وتجنبه العشوائية أو التكرار أثناء التحرير، مما يزيد من فعالية العمل وكفاءته.
- تحديد الهدف بدقة: تساعد الخطة الباحث على بلورة هدف دراسته بشكل واضح، مما يسهل عليه التركيز على الجوانب الأساسية دون التشتت في تفاصيل ثانوية لا تخدم إشكالية البحث.

وبالتالي، فإن التقسيم المنهجي لا يُعد مجرد ترتيب شكلي، بل يمثل العمود الفقري الذي يُبنى عليه مضمون البحث العلمي برمته.

سادسا: كتابة البحث العلمي

تُعد الكتابة المرحلة الأخيرة في مسار إعداد البحث العلمي، وهي تتوّج الجهود التي بذلها الباحث في المراحل السابقة، بدءًا من اختيار الموضوع، وتحديد الإشكالية، وصياغة العنوان والفرضيات، مرورًا بجمع الوثائق والمراجع المرتبطة بموضوعه، ثم قراءتها وتحليلها، وتخزين المعلومات اللازمة سواء باستخدام البطاقات أو الملفات أو عبر الحاسوب، وصولًا إلى إعداد خطة بحث متوازنة ومرنة من خلال تقسيم وتبويب المحتوى.

عند هذه المرحلة، يبدأ الباحث في عملية الكتابة، حيث يتوجب عليه الجمع بين مهارات اللغة العامة بأساليبها وتراكيبها، واللغة القانونية بدقتها ومصطلحاتها المتخصصة، بما يضمن صياغة بحث علمي منسجم ومتماسك. كما ينبغي عليه الربط المنهجي بين المواد العلمية التي اقتبسها من المراجع والمصادر، من خلال تحليلها وتصنيفها ومناقشتها بشكل يتماشى مع موضوع الدراسة، مع عرض رأيه الشخصي فيها بما يعزز القيمة العلمية للبحث.

ويُستحسن عند الشروع في كتابة البحث أن يدخل الباحث مباشرة في صلب الموضوع، متجنبًا الحشو والإطالة غير الضرورية أو استعراض عناصر لا علاقة لها بالموضوع قيد الدراسة، لأن الأساس في البحوث العلمية هو **الجودة لا الكثرة**، فالكتابة ليست مجرد سرد

معلومات، بل هي عملية تحويل للمعلومات الأولية إلى مادة علمية صالحة للاستخدام الأكاديمي، تمامًا كما تفعل المصانع عند تحويل المواد الخام إلى منتجات جاهزة للاستهلاك.

وينبغي التنويه إلى ضرورة التزام الباحث، خلال مرحلة الكتابة، بالقواعد المنهجية الخاصة بالاقتباس والتوثيق، واحترام القواعد اللغوية من نحو وصرف وعلامات ترقيم، لما لذلك من أثر على وضوح الطرح وسلامة الأسلوب.

المحور الثالث:

قواعد تحرير البحث العلمي

يُعدّ تحرير البحث العلمي خطوة جوهرية لا تقلّ أهمية عن جمع المعلومات وتحليلها، إذ تُبرز مدى التزام الباحث بالضوابط المنهجية والأكاديمية في عرض أفكاره وتنظيمها. فكتابة البحث ليست مجرد نقل للبيانات أو عرض للمعلومات، بل هي عملية علمية دقيقة تتطلب مراعاة جملة من القواعد الشكلية والموضوعية التي تضفي على العمل صبغة علمية متكاملة.

إن تحرير البحث يشمل عدة جوانب أساسية، منها الالتزام بقواعد اللغة والأسلوب العلمي، وتنظيم المحتوى من حيث التقسيم المنهجي إلى فصول ومباحث ومطالب، فضلاً عن احترام منهجية الإسناد والتوثيق العلمي، واستخدام علامات الترقيم وفق سياقها الصحيح. كما يجب أن يكون العرض متسلسلًا ومتناسقًا يراعي الترابط المنطقي بين الأفكار، ويبتعد عن التكرار والخلل في التعبير.

ومن هنا، فإن الإلمام بقواعد التحرير لا يساهم فقط في توصيل مضمون البحث بوضوح ودقة، بل يعكس كذلك قدرة الباحث على التفكير المنهجي والتحليل المنطقي، وهي من المقومات الأساسية للعمل الأكاديمي الرصين.

أولا: تقنية تحرير البحث العلمي

تُعد تقنية التحرير من المراحل الجوهرية في إعداد البحث العلمي، وتشمل الأسلوب المعتمد في الكتابة وطريقة عرض الأفكار والمعطيات، مع مراعاة طبيعة المصطلحات العلمية المستعملة، خصوصًا في العلوم القانونية التي تتفرع إلى مجالات متعددة، ولكل فرع منها مصطلحاته الخاصة. كما ينبغي احترام تسلسل الأفكار، والدقة في الاقتباس، والالتزام بقواعد التوثيق والتهميش المنهجية.

1-الأسلوب

ينبغي أن يتسم أسلوب الباحث في التحرير بالسلامة اللغوية وخلوّه من الأخطاء. وفيما يلي بعض القواعد الأساسية التي يُستحسن مراعاتها:

- **عدم بدء الجملة برقم أو عدد:** وإذا لزم الأمر، فيجب كتابة العدد بالحروف إذا كان من كلمة أو كلمتين. أما إذا كان العدد مركبًا من أكثر من كلمتين فيُكتب بالأرقام.
- **في الحالات الخاصة** كالنِّسب المئوية، المبالغ المالية، أرقام الهواتف، أرقام الشوارع، التواريخ، الكسور العشرية أو الأرقام الإحصائية، فتُكتب دائمًا بالأرقام.
- **عند ذكر سلسلة من الأرقام المتفاوتة** أو نتائج إحصائية مثل: (42 – 22 – 240 – 32) فيجب كتابتها بالأرقام للحفاظ على الدقة.

أما فيما يتعلق بعرض الأفكار، فينبغي على الباحث:

- استخدام اللغة الفنية المتخصصة، بحيث تتلاءم المصطلحات مع طبيعة الموضوع والتخصص العلمي.
- تجنّب اللغة الشعرية أو البلاغية، والابتعاد عن العبارات الأدبية والأمثلة الشعرية أو الاستشهادات الخطابية.
- تفادي استخدام الألفاظ الساخرة أو أسلوب التهكم، لأن العمل العلمي ينبغي أن يتّسم بالموضوعية والحياد.
- الالتزام بـ الإيجاز والتركيز، وتجنب الإطناب والحشو الذي يؤدي إلى إطالة غير مبرّرة في النص.
- اتباع تسلسل منطقي في العرض، بما يضمن انتقالًا سلسًا من جملة إلى أخرى ومن فقرة إلى التي تليها، مما يعكس قدرة الباحث على التحكم في محتوى الموضوع وصياغته بشكل متماسك.
- عند عرض الاختلافات الفقهية أو التشريعية أو القضائية، يجب على الباحث توضيح الاتجاهات المختلفة، وفي حال اختياره لأحدها، عليه تدعيم موقفه بحجج منطقية وعلمية واضحة.

2-الاقتباس وأحكامه

لا يُلزم الباحث بكتابة كل ما يجده في بطاقات المراجع أو الوثائق، بل ينبغي عليه السعي إلى التقليل من الاعتماد على الاقتباسات الحرفية، مع التركيز على إبراز آرائه وتحليله الشخصي للأفكار والمفاهيم. فالإكثار من النقل المباشر يُضعف من قيمة العمل العلمي، ويجعل الباحث مجرد ناقل لا محلل.

ومع ذلك، هناك حالات يكون فيها الاقتباس مستحبًا، خاصة عندما يحتاج الباحث إلى الاستشهاد برأي معين لدعم حجته أو عرض موقف علمي مغاير. وفي هذه الحالة، يجب الالتزام بعدم تحريف كلام المؤلف الأصلي أو تغييره، مع ضرورة وضع النص المقتبس بين معقوفتين [ ]، وبين شرطتين (–...–) إذا كان اقتباسًا مباشرًا. كما يُشترط ألّا يتجاوز طول النص المقتبس ستة أسطر في الصفحة الواحدة، تفاديًا للإخلال بتوازن النص.

ويتنوع الاقتباس بحسب طبيعته إلى:

- **اقتباس حرفي مباشر:** وهو نقل النص كما ورد في المصدر الأصلي دون تغيير.
- **اقتباس غير مباشر (بالمعنى):** حيث يُعيد الباحث صياغة الفكرة بلغته الخاصة مع الحفاظ على مضمونها.

وفي جميع الحالات، يجب أن يُوثق الاقتباس بشكل علمي دقيق، وأن تُنسب الفكرة أو النص إلى صاحبها الأصلي، سواء تم إدراجها في المتن أو في الهامش.

ويُعرف الاقتباس منهجيًا على أنه الاستشهاد بكلام الغير من أجل دعم حجج الباحث أو توضيح آراء مخالفة لرأيه حول نفس الموضوع، كما يحدد مكان الاقتباس وفقًا لهدفه: فقد يُوضع في صلب المتن أو يُثبت في الهامش بحسب أهميته ودوره في تحليل المسألة المطروحة.

كما يُمكن تصنيف الاقتباس في البحث العلمي وفق عدة معايير، تتنوع بحسب مكانه، موضوعه، طبيعته، ووظيفته، كما يلي:

أ-من حيث مكان وجوده

- الاقتباس في المتن: هو الاقتباس الذي يُدرج ضمن المباحث والمطالب والفروع في متن البحث. يُستخدم لتدعيم النص الأساسي وتعزيز الحجة العلمية.
- الاقتباس في الهامش: يظهر عادة في أسفل الصفحة، ويوضع مباشرة بعد خط التوثيق، حيث يكون النص المقتبس والمصدر جنبًا إلى جنب. وفي بعض الحالات، يتم إلحاقه في نهاية المقال أو الدراسة إذا فُرض توثيق مركزي للمراجع.

ب-من حيث موضوعه

- **الاقتباس القصير**: لا يتجاوز عادة 20 كلمة، ويُستخدم غالبًا في الاقتباس الحرفي بحسب ما هو شائع لدى فقهاء المنهجية..
- **الاقتباس الطويل**: يتعدى أربعة أسطر، ويستخدم في حالات محددة مثل النصوص القانونية، الأحكام القضائية، الآيات القرآنية، أو أقوال الفقهاء. ويُفضل تجنبه لتفادي شبهة السرقة العلمية.
- **الاقتباس المتقطع**: يتمثل في نقل جُمل متفرقة مأخوذة من مقاطع مختلفة من نفس المصدر، دون الاقتصار على فقرة واحدة متكاملة.

ج-من حيث طبيعته

- الاقتباس الحرفي: يُنقل النص كما ورد في المصدر دون أي تعديل. ويُستخدم عادة في نقل نصوص قانونية أو مواد رسمية تتطلب دقة النقل.

- الاقتباس بالمعنى: لا يُنقل النص حرفيًا، بل يُعاد صياغته بأسلوب الباحث الخاص مع الاحتفاظ بالفكرة الأصلية، مما يُظهر قدرته على التحليل وإعادة البناء العلمي.

د-من حيث وظيفته

- **الاقتباس المثبت:** يُستخدم لدعم رأي الباحث وتأكيد صحة وجهة نظره أو لتقديم منظور إضافي يمكن من خلاله معالجة الفكرة.
- **الاقتباس النافي:** يُستعمل لنفي فرضية معينة أو الاعتراض على حجة قانونية أو فقهية باستخدام مرجعية علمية.
- **الاقتباس التفسيري:** الغرض منه توضيح فكرة معينة أو تحليل جانب من النص يُعتقد أنه يحتوي على نقص أو غموض.
- **الاقتباس الإعلامي:** يُستخدم للإخبار أو نقل معلومة عامة دون الدخول في نقاش تحليلي عميق.

3-التوثيق وأحكامه:

يُعد التهميش (االتوثيق) عنصرًا رئيسيًا في منهجية البحث العلمي، لما يضمنه من ضبط دقيق للمراجع وإسناد الأفكار والأحكام إلى مصادرها الأصلية وفق القواعد التالية:

3-1-عند الإشارة إلى كتاب

عند ذكر كتاب في الهوامش لأول مرة، يجب توثيق جميع البيانات التالية بالترتيب: اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مائل أو تحته خط)، اسم المترجم إن وُجد، رقم المجلد إن وُجد، رقم الطبعة، دار النشر، المدينة، البلد، سنة النشر، رقم الصفحة (مثال: ص. 23 أو ص. 23–25). يفضّل الفصل بينها بفواصل.

مثال: فاتح بن دور، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية، الطبعة الثالثة، دار القرطاس، تونس، تونس، 2020، ص. 47.

- **إذا تم التكرار المباشر دون ذكر مصدر آخر بينهما: نكتفي بـ المرجع نفسه، ص... مثل: المرجع نفسه، ص. 52.**

- إذا تكرر بعد حدوث فاصل أو ذكر مصادر أخرى :يُكتب: اسم المؤلف، "المرجع السابق"، ص...

مثل: فاتح بن دور، المرجع السابق، ص. 55.

- في حالة مصدر أجنبي، يُستخدم:

Ibid., p. ... إن تكرر مباشرة، و Op. cit., p. ... إن تكرر بعد فاصل.

3-2-عند الإشارة إلى مقال في مجلة أو جريدة

تعتمد الطريقة نفسها، مع التركيز على البيانات التالية:

اسم المؤلف، "عنوان المقال"، اسم المجلة/الجريدة، الجهة الناشرة، المدينة، البلد، رقم العدد، تاريخ النشر، ص.... .

مثال:

هدى العبدلي، "آفاق الرقابة الإدارية في الجزائر"، *مجلة الشؤون القانونية والإدارية*، كلية الحقوق، جامعة بجاية، الجزائر، العدد 22، يونيو 2023، ص. 68.

3-3- عند الاقتباس من أطروحة دكتوراه أو مذكرة ماجستير

يُذكر: اسم الباحث، عنوان الرسالة، نوع الرسالة، الكلية، الجامعة، سنة المناقشة، ص....

مثال دكتوراه: ليلى بن عيسى، *ضمانات المحاكمة العادلة في القانون الجزائري*، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، 2021، ص 212.

مثال ماجستير: عمر دارمي، *الرقابة القضائية على تنفيذ العقوبات الإدارية*، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة باتنة 2، 2020، ص. 84.

3-4- عند الاقتباس من نص قانوني أو تنظيمي

تشمل: رقم المادة، نوع النص، تاريخ الصدور، الجريدة الرسمية (رقمها وتاريخها).

مثال:

المادة 12 من القانون رقم 23-11 المؤرخ في 15 جوان 2023، المتعلق بالحوكمة المحلية،

3-5- عند الاقتباس من قرار أو حكم قضائي

نذكر: عبارة "قرار" أو "حكم"، الجهة القضائية، التاريخ، رقم القضية، المجلة القضائية، ص.... .

مثال:

قرار المجلس الدستوري، بتاريخ 22 ديسمبر 2022، قضية رقم 22/210، *مجلة القضاء الإداري*، العدد 5 لسنة 2023، ص. 150.

3-6- عند الاقتباس من مطبوعة تعليمية أو محاضرات جامعية

المطلوب:

اسم الكاتب، عنوان المطبوعة، الجهة الناشرة (مثل: كلية/جامعة)، السنة الجامعية، ص.... .

مثال:

د. سامية خدّاج، *القانون الإداري العام*، كلية الحقوق، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية 2022-2023، ص. 12.

4-مسودة البحث

تُعد المسودة المرحلة الأولى والجوهرية في إعداد أي عمل بحثي، حيث يبدأ الباحث بصياغة أولية لمحتوى بحثه، مستندًا إلى ما توفر لديه من مراجع ووثائق علمية. وتُعتبر هذه المسودة مجرد تصور أولي يخضع للمراجعة والتنقيح المستمر، نظرًا لما قد يشوبها من أخطاء في الأسلوب وضعف في الربط بين الأفكار أو قصور في الصياغة.

ولذلك، فإن الباحث ملزم بقراءة المسودة أكثر من مرة قراءة دقيقة ومتأنية، بغرض تصحيح ما فيها من خلل وتحسين جودتها. وتشمل عملية التصويب الجوانب الآتية:

- التحقق من سلامة الأسلوب ودقة التعبير، ومراجعة المعلومات المدرجة فيها، مع العودة إلى مصادرها الأصلية للتأكد من صحتها.
- الالتزام بالقواعد المنهجية في التوثيق والإسناد، مع مراعاة التباين في طريقة توثيق مختلف أنواع المصادر والمراجع العلمية.
- الحرص على إسناد كل معلومة إلى مصدرها الأصلي بدقة، مع التأكد من انسجامها مع المحاور أو العناوين التي تندرج تحتها داخل البحث.

5-علامات الوقف والترقيم

بصرف النظر عن اللغة التي يُحرَّر بها البحث العلمي، تظل علامات الوقف والترقيم عنصرًا أساسيًا في تنظيم النص وضبط معناه، وتُعد اللغة العربية من أغنى اللغات بهذه العلامات. فهي تمثل إشارات إرشادية تسهّل على القارئ فهم محتوى النص وتتبّع الأفكار ومعرفة بداياتها ونهاياتها، والتمييز بين الاقتباس الحرفي واقتباس المعنى، أو بين المفردات المشروحة والإشكالات المطروحة.

إن غياب علامات الوقف والترقيم من متن البحث يُعدّ خللًا منهجيًا وشكليًا يُضعف من قيمة العمل، في حين أن استخدامها الصحيح يعكس دقة الباحث وتمكنه من أدوات الكتابة الأكاديمية. فيما يلي أهم علامات الوقف والترقيم المستخدمة في البحوث العلمية ووظائفها:

العلامة	وظيفتها
الفاصلة (،)	تُستخدم بين الجمل أو العبارات القصيرة داخل الفقرة الواحدة، وتدل على استمرار الحديث.
الفاصلة المنقوطة (؛)	توضع بين عبارتين إحداهما سبب أو نتيجة للأخرى، ويمكن غالبًا استبدالها بحرف عطف.
النقطة (.)	تُوضع في نهاية الجملة أو الفقرة للدلالة على اكتمال الفكرة.
النقطتان الرأسيتان (:)	تُستخدم قبل عرض قائمة أو توضيح أو تعريف، وتسبق عادة علامات التنصيص عند النقل الحرفي.
علامتا التنصيص («»)	تُستخدمان لإحاطة النصوص المقتبسة حرفيًا أو العبارات المُعرَّفة أو المحددة.
علامة الحذف (...)	تُستعمل عند حذف جزء من النص المقتبس للإشارة إلى أن هناك جزءًا غير مذكور في الاقتباس.
علامة الاستفهام (?)	توضع في نهاية الجملة الاستفهامية، خاصة عند طرح الإشكالات أو التساؤلات البحثية.
الشرطتان (— —)	توضعان لاحتواء جملة تفسيرية توضح أو تُفصّل ما قبلها.
القوسان ( )	غالبًا ما يُستخدمان لإدراج ملاحظات توضيحية أو معلومات إضافية مكمّلة

ثانيا: الإخراج النهائي للبحث العلمي

بعد استكمال الباحث لمراحل إعداد وكتابة البحث العلمي، تأتي مرحلة الإخراج النهائي، وهي مرحلة لا تقل أهمية عن غيرها، إذ تهدف إلى تقديم العمل في صورة أكاديمية سليمة تليق بمضمونه العلمي. ويختلف الإخراج النهائي حسب طبيعة العمل العلمي، سواء كان مقالًا للنشر، أو مذكرة تخرج، أو أطروحة دكتوراه، أو مداخلة ضمن ملتقى علمي. ومهما يكن نوع البحث، فإن على الباحث الالتزام بعدة خطوات أساسية ليبدو بحثه في صورته النهائية المقبولة أكاديميًا، ومن هذه الخطوات:

1-الصفحات التمهيدية

وهي مجموعة من الصفحات التي تسبق المتن الرئيسي للبحث، وتُعد بمثابة تمهيد للقارئ قبل الدخول في صلب الموضوع. ومن أهم ما يميزها أنها لا تُرقم ضمن تسلسل صفحات البحث، وتشمل ما يلي:

- صفحة العنوان (الغلاف الخارجي/ورقة بيضاء/ الغلاف الداخلي)
- صفحة الآية القرآنية أو حديث نبوي شريف أو حكمة
- صفحة الإهداء
- صفحة الشكر والتقدير

1-1-صفحة العنوان

تُعد صفحة العنوان الواجهة الرسمية للبحث، وينبغي أن تتضمن كافة المعلومات الأساسية المتعلقة بالبحث والباحث، ويتم ترتيب هذه المعلومات وفقًا للمعايير المتعارف عليها في المؤسسات الجامعية. وتشمل هذه البيانات:

- اسم الجامعة

- اسم الكلية والقسم
- نوع العمل (مذكرة، أطروحة، بحث...)
- عنوان البحث
- اسم الباحث
- اسم الأستاذ المشرف
- أسماء أعضاء لجنة المناقشة (إن وُجدت)
- الدرجة العلمية المتوخاة
- التخصص
- السنة الجامعية
- شعار الجامعة (غالبًا يوضع في الأعلى)

1-2-صفحة الآية القرآنية

من المستحب أن يُفتتح البحث العلمي بالبسملة أو بآية قرآنية ذات صلة بموضوع الدراسة، لما تضيفه من بعد روحي ومعنوي. ويُراعى أن تتناسب الآية المختارة مع مضمون البحث.

وقد تُستبدل الآية القرآنية بحديث نبوي شريف، أو حكمة مأثورة، أو قول لأحد الصحابة أو العلماء، بشرط أن يكون له ارتباط وثيق بموضوع البحث.

1-3-صفحة الإهداء

تُعد صفحة الإهداء مساحة شخصية في العمل العلمي، يُعبر فيها الباحث عن تقديره وامتنانه للأشخاص الذين كان لهم دور معنوي أو عاطفي في مسيرته العلمية. ويمكن للإهداء أن يكون عامًا موجّهًا إلى فئات واسعة كالعلماء أو الشهداء، أو شخصيًا يوجَّه إلى أفراد مقربين كالأبوين أو المعلمين أو الأصدقاء.

ينبغي أن تُكتب عبارات الإهداء بلغة راقية، بعيدة عن المبالغة أو الانفعال، وأن تعبّر بصدق عن مشاعر الامتنان.

نموذج للإهداء:

إهداء

إلى كل من جعل من العلم رسالة

إلى من سار في درب المعرفة دون كلل

إلى أمي التي غرست فيّ الصبر،

وأبي الذي علمني أن لا مستحيل مع العزيمة،

إلى كل من دعمني بكلمة أو دعاء

أهدي هذا الجهد المتواضع...

اسم الطالب

1-4-صفحة الشكر والتقدير

في هذه الصفحة، يعبر الباحث عن شكره وامتنانه لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، سواء بالإشراف العلمي، أو بالتوجيه والإرشاد، أو حتى بالتشجيع المعنوي. تبدأ صفحة الشكر غالبًا بالإشادة بفضل الله، ثم تنتقل إلى شكر الأستاذ المشرف، تليها عبارات الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، وكل من ساعد في توفير المراجع أو جمع البيانات أو مراجعة المسودة.

نموذج لشكر وتقدير:

شكر وتقدير

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور .....

على ما بذله من جهد، وما قدمه من توجيه ونصح طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

كما أعبر عن تقديري العميق لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم

مناقشة هذا العمل العلمي

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني أو شجعني بكلمة أو دعاء،

وأسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم.

اسم الطالب

2-مقدمة

بعد أن تتبلور ملامح الموضوع بشكل كامل، وينتهي الباحث من إعداد بحثه بكافة تفاصيله، ينتقل إلى صياغة المقدمة. وعند هذه المرحلة، يكون من السهل عليه تحديد المحاور الأساسية التي ينبغي أن تتناولها المقدمة، وانتقاء المعلومات المناسبة التي يجب تضمينها.

تُعد المقدمة الواجهة الأولى للبحث، وبطاقة تعريف مختصرة بمحتواه، ولذلك يجب أن تُكتب بأسلوب واضح ودقيق، وأن تتسم بالتسلسل المنطقي والترابط الفكري الجيد، لجذب القارئ من اللحظات الأولى.

ومن العناصر الجوهرية التي يُستحسن توفرها في المقدمة نذكر ما يلي:

- تمهيد حول الموضوع
- طرح إشكالية البحث، أي التساؤل أو الموضوع المحوري الذي يتناوله الباحث بالدراسة والتحليل.
- صياغة الأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية.
- إبراز أهمية الموضوع من حيث القيمة العلمية أو العملية.
- توضيح الدوافع التي جعلت الباحث يختار هذا الموضوع دون غيره.
- بيان المنهج المعتمد لمعالجة الإشكالية (وصفي، تحليلي، تاريخي...).
- تعريف المصطلحات أو المفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث.
- الإشارة إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، مع بيان الإضافة التي يقدمها هذا البحث.
- عرض التحديات أو العراقيل التي واجهها الباحث خلال مساره البحثي.

- تقديم الخطة العامة للبحث، من خلال تقسيمه إلى فصول ومباحث.

3-محتوى البحث

يُعرف أيضًا بالجسم أو الجذع، وهو القسم الذي يتضمن معالجة الموضوع معالجة علمية متكاملة. ويُقسَّم إلى أبواب أو فصول، تتفرع إلى مباحث، ثم إلى مطالب وفروع حسب الحاجة، ويتم ترتيب هذه الأجزاء في تسلسل منطقي ومنهجي.

يُراعى في هذا الجزء ما يلي:

- أن تعبر العناوين الرئيسية والفرعية عن المحتوى الذي يليها بدقة.
- أن يكون هنالك توازن بين أجزاء البحث المختلفة في الحجم والمحتوى.
- توظيف الهوامش بشكل علمي يخدم أهداف البحث: سواء لشرح مصطلح، أو بيان مرجع، أو توثيق معلومة.

4-الخاتمة

تمثّل الخاتمة المحصّلة النهائية للعمل العلمي؛ إذ تُعرض فيها النتائج التي توصّل إليها الباحث بعد جهد بحثي طويل شمل جمع الآراء، وتحليل الأدلة، ومناقشتها نقديًا. ويترتّب على دقّة هذه النتائج وسلامتها كثيرٌ من الأثر: فكلّ خطأ أو خلل فيها قد ينعكس على الدراسات اللاحقة التي تستند إليها، فتتكرّر الهفوات في المسار العلمي وتتعاظم.

النتائج هي الحقائق والمعارف التي بَلَغها الباحث في ضوء بحثٍ مضنٍ، وهي تُصاغ بعبارات واضحة ومحدَّدة تعكس ما ثبت بالتدليل والتحليل.

أمّا التوصيات فهي مقترحات عملية تنبثق من بعض تلك النتائج أو كلّها، وتهدف إلى الإفادة التطبيقية منها أو فتح آفاق لبحوث جديدة في موضوعات متصلة يرى الباحث أهميتها، لكنه لم يتناولها تفصيلًا داخل المتن. وبذلك تُشكّل التوصيات جسرًا بين ما انتهى إليه البحث وما يمكن أن يُنجز مستقبلًا في الحقل ذاته.

5- المراجع وفهرس المحتويات

- المصادر والمراجع

تشمل جميع المؤلفات والوثائق التي استعان بها الباحث في إعداد بحثه. وعلى الباحث أن يختار طريقة ترتيب المراجع وفق أحد المعايير المعروفة:

- حسب نوع المرجع (قوانين، كتب، مقالات، أطروحات...).
- حسب الأهمية أو التخصص.
- حسب الترتيب الزمني أو الأبجدي.

أشهر الطرق المتبعة تصنف المراجع كالتالي:

- **النصوص القانونية** :مثل:
  - القانون رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020، المتعلق بالوقاية من الجرائم الإلكترونية، الجريدة الرسمية رقم 15، الصادرة في 17 مارس 2020.
  - المرسوم التنفيذي رقم 21-120 المؤرخ في 4 ماي 2021، المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية رقم 30.
- **المؤلفات العلمية** :مثل:
  - محمد أحمد خلف الله، أصول القانون الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، 2019.
  - سعاد بن يحي، مبادئ القانون الدستوري، دار هومة للنشر، الجزائر، 2021.
- **المقالات والمداخلات العلمية** :مثل:
  - ليلى زروقي، "ضمانات المحاكمة العادلة في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم القانونية، المجلد 03، العدد 17، جامعة الجزائر 1، 2020.
  - نور الدين بوزيان، "حوكمة الإدارة العمومية في الجزائر"، مداخلة في الندوة الوطنية حول تحديث الإدارة، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2022.
- **الأطروحات والرسائل الجامعية** :مثل:

- نادية بن طالب، دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2021.
- عبد القادر رابحي، الرقابة القضائية على أعمال الإدارة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باتنة 1، 2020.
- **الاجتهادات القضائية** :مثل:

قرار المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، رقم 055678، المؤرخ في 12 جانفي 2020، منشور في المجلة القضائية، العدد 2، سنة 2020، ص. 145.

- **المواقع الإلكترونية** :مثل:
  - ✓ https://www.courdejustice.dz
  - ✓ https://www.joradp.dz

6- الملاحق

تُعتبر الملاحق جزءًا تكميليًا للبحث، يُدرج فيها ما لا يمكن وضعه ضمن المتن، مثل:

- نسخ من الاستبيانات.
- الجداول الإحصائية.
- المقابلات الميدانية.
- نصوص قانونية أو اتفاقيات دولية.

ويُشترط أن يكون لكل ملحق صلة مباشرة بموضوع البحث، وأن يُذكر مصدره إذا لم يكن من إعداد الباحث نفسه.

7- فهرس المحتويات

وهو آخر ما يُكتب في البحث، ويتضمن تسلسل العناوين الرئيسية والفرعية، مع مقابلها من أرقام الصفحات. تُرقم الصفحات التمهيدية بالحروف (أ، ب، ج...)، أما الصفحات التي تضم المتن فتُرقم بالأرقام.

8- اللمسات الأخيرة

تبدأ مرحلة اللمسات الأخيرة فور الانتهاء من صياغة البحث العلمي، إذ يتوجب على الباحث إعادة قراءته بهدوء ودقة، مرّات متعددة، قصد اكتشاف أي أخطاء لغوية أو منهجية والعمل على تصويبها. تُعدّ هذه المرحلة ضرورية لإضفاء الانسجام والتكامل بين جميع أجزاء البحث، كما تتضمن إعادة صياغة الأجزاء التي شهدت تعديلات متكررة بالحذف أو الإضافة، ومراجعة شاملة تُمكّنه من تدارك التكرار أو سوء ترتيب الفقرات، وذلك باستخدام أدوات معالجة النصوص المتوفرة في أجهزة الحاسوب، التي تساعد في كشف الأخطاء الإملائية والنحوية وتنسيق النص.

8-1- الكتابة باستخدام الحاسوب

غالبًا ما يبدأ الباحث بمسودة ورقية، ثم يُرسلها إلى جهة مختصة بكتابتها إلكترونيًا، لكن هذا الأسلوب قد يفضي إلى كمّ هائل من الأخطاء الإملائية تتطلب وقتًا طويلاً لتصحيحها. لذلك، يُستحسن أن يكتب الباحث بحثه بنفسه باستخدام الحاسوب، مع تحديد جدول زمني واقعي، مثل كتابة خمس صفحات يوميًا، ما يُمكّنه من إنهاء 200 صفحة خلال 40 يومًا تقريبًا.

من مزايا هذا الأسلوب:

- تصحيح مباشر للأخطاء التي تظهر أثناء الكتابة.
- فهم أعمق للنصوص والإشارات التي دونها الباحث بنفسه.
- الكشف عن أي خلل في ترتيب العناوين أو تسلسل المحتوى.
- تحسين الصياغة اللغوية والتحليلية أثناء الإدخال.
- تقليل التكاليف المالية بعدم الحاجة إلى مكاتب الكتابة.
- ضمان الالتزام بقواعد المنهجية الأكاديمية في الهوامش، وتنسيق الصفحات، وترقيمها.

8-2- مراجعة البحث

تأتي المراجعة بعد مرحلة من الراحة تمنح الباحث صفاء ذهنيًا وتمكنه من تقييم بحثه بموضوعية. وتتضمن هذه المرحلة تدقيقًا لغويًا ومنهجيًا شاملاً قبل الطباعة.

أهم النقاط الواجب التأكد منها:

- سلامة علامات الترقيم واستخدامها السليم.
- تطابق مضمون الأفكار مع الإشكالية المطروحة.
- عدم وجود تكرار أو إعادة لعبارات أو أفكار.
- الالتزام بالرجوع إلى السطر مع بداية فكرة جديدة.
- انسجام العناوين مع محتواها وترابطها المنطقي.
- خلوّ النص من الأخطاء اللغوية والإملائية.
- وضوح المصطلحات وسلامة التعبير عنها.

8-3- النسخ والتجليد

في حين يُفضّل كثير من الباحثين الطباعة الذاتية باستخدام الحاسوب، فإن النسخ غالبًا ما يتم في مراكز متخصصة تمتلك المعدات اللازمة. عدد النسخ المطلوبة يعتمد على المؤسسة التعليمية، وغالبًا ما تشمل:

- نسخة لكل عضو من لجنة المناقشة.
- نسخة للباحث نفسه.
- نسخة للمكتبة الجامعية.
- نسخة لإدارة القسم أو الكلية.

ويُشترط أن تكون النسخ مطبوعة على نوع ورق موحّد للحفاظ على جودة العرض.

أما التجليد، فيُعد إلزاميًا في مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه لأغراض الحفظ والتنظيم، بينما لا يُطلب عادة في التقارير أو البحوث القصيرة.

8-4- ملخص البحث

نص يقدّم فكرة عامة عن الموضوع، يتضمن الإشكالية، الأهداف، المنهج، والنتائج الأساسية، ويتراوح عادة بين 200 و300 كلمة (بحسب تعليمات الجامعة).

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ..... وقد ركّزت على واحدة من أبرز القضايا المعاصرة في مجال ..... باستخدام المنهج ..... وتوصّلت إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ..... كما اقترحت بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في.....

الخاتمة

الخاتمة:

وفي ختام هذا العمل، يتضح جليًا أن تقنيات إعداد البحث العلمي تمثل العمود الفقري لأي دراسة علمية ناجحة، فهي التي تمنح العمل البحثي طابعه المنهجي والعلمي، وتضمن تحقيق الأهداف المرجوّة منه. إذ لا يمكن تصور بحث علمي متكامل دون خطة دقيقة ومنهج واضح وكتابة أكاديمية منضبطة.

لقد تم التطرق في هذا البحث إلى مدخل مفاهيمي شامل يوضح ماهية البحث العلمي وخصائصه، ويبين دور الباحث وأخلاقياته، ثم انتقلنا إلى مراحل إعداد البحث من اختيار الموضوع وبناء الإشكالية وصياغة الفرضيات، إلى عمليات التوثيق وجمع المعلومات وتنظيمها، قبل أن نصل إلى قواعد الكتابة العلمية، من تحرير النص وتنسيق الفقرات، إلى التوثيق السليم والإخراج النهائي.

ومن خلال هذا العرض، يمكن استنتاج أن إعداد البحث العلمي ليس مجرد جهد فردي وقتي، بل هو مسار طويل يتطلب الانضباط والمنهجية والتفكير النقدي والتحليل المنطقي. وهو ما يستدعي من الباحث امتلاك أدوات علمية وتربوية تؤهله لخوض هذا المسار، كما يتطلب احترامًا صارمًا لأخلاقيات البحث وقواعده التحريرية الدقيقة.

ونأمل أن يسهم هذا العمل في دعم قدرات الطلبة والباحثين على تنفيذ أبحاث ذات جودة عالية، وتقديم إنتاج علمي يراعي الأصول المنهجية ويُفيد المجتمع الأكاديمي والمهني على حد سواء.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل إجرائي ومنهجي يساعد الطلبة والباحثين على ضبط خطوات البحث العلمي وتقنياته، والالتزام بأخلاقياته وشروطه العلمية، بما يساهم في الارتقاء بجودة الإنتاج البحثي.

قائمة

المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، التبيان في آداب حملة القرآن، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
2. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، بدون مكان نشر، 2011.
3. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1982.
4. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثًا أو رسالة (دراسة منهجية)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الحادية والعشرون، 1984.
5. أحمد شلبي، كيف تكتب بحثًا أو رسالة: دراسة منهجية لكتابة الأبحاث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، الطبعة السادسة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.
6. أومبرتو إيكو، كيف تُعد رسالة دكتوراه: تقنيات وطرائق البحث والدراسة والكتابة، ترجمة علي منوفي، دار جيديس للنشر، برشلونة، إسبانيا، 2016.
7. بدر الدين أبي عبد الله ابن جماعة الكناني الشافعي، تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، مكتبة ابن عباس ودار الآثار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
8. برهان الإسلام الزرنوجي، تعليم المتعلم طريق التعلم، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، السودان، الطبعة الأولى، 2002.
9. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الأول، دار صادر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.
10. حسن علي حسن، الفكر التربوي عند ابن القيم، دار حافظ للنشر، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 1989.

11. حسين رشوان، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.
12. حلمي عبد المنعم صابر، منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، بدون تاريخ نشر.
13. رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2011.
14. رحيم يونس كرو العزاوي، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمّان، الأردن، 2012.
15. رياض عمران، معايير الجودة البحثية في الرسائل الجامعية: الأسس العلمية بالتطبيق والتمثيل لوضع خطة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.
16. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001.
17. سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1982.
18. سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، الطبعة الخامسة، دون دار نشر، القاهرة، مصر، 2006.
19. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، طلب العلم (فوائد ونصائح وحكم)، دار الإمام البخاري، الدوحة، قطر، الطبعة الأولى، 2020.
20. صلاح الدين شروه، منهجية البحث القانوني للجامعيين، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2002.
21. صلاح قنصوه، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2009.
22. طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين العقرابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2010.

23. عبد الأمير شمس الدين، الفكر التربوي عند ابن جماعة، دار الكتب العالمي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1980.
24. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار يعرب، دمشق، 2002.
25. عبد النور نراجي، منهجية البحث القانوني، منشورات جامعة براقي مختار عنابة، الجزائر، 2002.
26. عبد الهادي الفضلي، أصول البحث، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم، إيران، بدون سنة نشر.
27. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، مكتبة الرشد، بيروت، لبنان، 2002.
28. عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، دمشق، الطبعة الثانية، 2002.
29. عقيل حسين عقيل، خطوات البحث العلمي: من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، دون تاريخ نشر.
30. علي مرال، منهجية التفكير القانوني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
31. عمار بوحروش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، بدون تاريخ نشر.
32. عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2004.
33. غرازي عنايرة، إعداد البحث العلمي: ليسانس، ماجستير، دكتوراه، دار الشهاب، باتنة، الجزائر، 2010.
34. فاخر عاقل، أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1984.

35. فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2020.
36. فخري إسكندر، كتابة التقارير العلمية، الطبعة الثانية، دار المطبوعات والنشر، جامعة الفتح، طرابلس، ليبيا، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010.
37. ماتيو جيدير، منهجية البحث، ترجمة ملكة الأبيض، بدون دار نشر، 1982.
38. مبجل الزم المالكي، علم الوثائق، مؤسسة الوراق، عمان، 2012.
39. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 2003.
40. محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دمشق، سوريا، 2011.
41. محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة والفرقان (تفسير القرطبي)، المجلد السابع، الجزء الرابع عشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2002.
42. محمد جاسم العبيدي، آلاء محمد العبيدي، طرق البحث العلمي، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2012.
43. محمد شفيق، البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2002.
44. محمد صلاح الدين مصطفى وآخرون، خطوات البحث العلمي، ومناهجه، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2011.
45. محمد مساعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2012.
46. محمد موسى الشريف، الطرق الجامعة للقراءة النافعة، دار الأندلس الخضراء، جدة، السعودية، 2002.

47. مصطفى حلمي، معرفة الله عز وجل وطريق الوصول إليه عند ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002.
48. منذر الضامن، أساسيات البحث العلمي، دار مسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
49. نصر سليمان، سعاد صطحي، منهجية إعداد البحث العلمي في العلوم الإنسانية والإسلامية: ليسانس، ماجستير، دكتوراه، دار السلام للنشر والتوزيع، مصر، بدون تاريخ نشر.

ثانيا: المقالات والمداخلات العلمية

1. عبد الله عبد القادر، "ثقافة «أبوريالين» وصلت للبحث العلمي.. ويجب أن نقر بوجود «فساد» في التعليم!"، ندوة علمية بعنوان :*النزاهة العلمية.. تزوير الشهادات وسرقة الأبحاث: فساد بلا عقاب*، نُشرت بتاريخ 3 مايو 2023، العدد 29222، جريدة الرياض.
2. عبد الله المجيردلي، سلام مسرهتيل شمس، "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية (دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة نموذجًا)"، *مجلة جامعة دمشق*، المجلد 42، العدد الأول والثاني، سنة 2020م.
3. عصام العبد زهد، "القدوة الصالحة وأثرها على الفرد والمجتمع"، ندوة علمية بعنوان : *الشخصية الدعوية المؤثرة*، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، 2020م. الرابط ps.edu.iugaza.site :
4. حسين مطاوع الترتوري، "البحث العلمي: خطته وأصالته ونتائجه"، *مجلة جامعة دمشق للأبحاث والدراسات*، العدد العشرون، حزيران (يونيو)، دون سنة.
5. يعقوب ناصر الدين، "أصالة البحث العلمي"، *جريدة الدستور الأردنية*، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، العدد 29480، السنة 28، الخميس 2 أيلول (سبتمبر) 2023م.

6. عمر حمادي، العربي بن داود، "دور الإنترنت في خدمة البحث العلمي"، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، جامعة ورقلة، عدد خاص بعنوان: *الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي*، سنة 2022م.

7. مراد زعيمي، "أدوات البحث العلمي: محددات ومجالات استخدامها"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 02، جوان (يونيو) 2011م.

8. نحاسية رتيبة، نوفل حداد، "أدوات البحث عبر الويب ودورها في الرفع من كفاءة البحث عن المعلومة العلمية والتقنية"، *المجلة العربية للتربية النوعية*، العدد 2، فبراير 2012م.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. Rummel, U.F, and Ballaine, W.C, *Research Methodology in Business*, U.S.A, Harper and Row Publishers, 1963.
2. https://wefaak.com/scientific-researcher/?fbclid=IwAR1p83k5BcpPVNgIVjIdQC_HLNAAAGafcPfDr_LIpi8GQC1LoZQkKJI_6A

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

مقدمة

.....أ

المحور الأول:

مدخل مفاهيمي حول (البحث العلمي، الباحث، المنهجية) 2

أولا: البحث العلمي 3

1-تعريف البحث العلمي: 4

2-عناصر البحث العلمي: 6

3-خصائص البحث العلمي وأهدافه.....8

ثانيا: الباحث 10

1-تعريف الباحث العلمي:..... 10

2-أخلاقيات الباحث العلمي وصفاته:..... 11

أ/ تعريف أخلاقيات الباحث العلمي: 11

ب/ صفات الباحث العلمي:..... 14

3-ميادين تطبيق أخلاقيات البحث العلمي:..... 18

أ/ أخلاقيات الإشراف العلمي..... 18

ب/ أخلاقيات النشر: 19

ج/ أخلاقيات التحكيم في المجال العلمي: 20

ثالثا: المنهجية..... 22

2-تعريف المنهجية:..... 22

3-عناصر المنهجية..... 24

3-1-العناصر الإجرائية 25
3-2-العنصر الشخصي (الباحث) 26
4-علاقة المنهجية بالتفكير العلمي:..... 27
5-خصائص ومميزات التفكير العلمي..... 29

المحور الثاني:

مراحل إعداد البحث العلمي

أولا: اختيار موضوع البحث..... 32
1-عوامل اختيار موضوع البحث 32
2-صياغة الإشكالية: 37
3-صياغة العنوان:..... 38
4-الفرضيات..... 43
ثانيا: جمع الوثائق العلمية 45
1-تعريف الوثائق العلمية:..... 45
2-أنواع الوثائق العلمية..... 46
3- طرق جمع الوثائق العلمية 48
4-ترتيب الوثائق العلمية..... 50
ثالثا: القراءة 55
1- تعريف القراءة 55
2-فوائد القراءة 56
3-أنواع القراءة 58
رابعا: جمع وتخزين المعلومات 61

1- تعريف جمع وتخزين المعلومات 61

2-أصناف التخزين:..... 62

3- أهمية عملية التخزين 63

خامسا: التقسيم والتبويب 65

1- أهمية التقسيم والتبويب..... 65

2-طرق التقسيم: 66

3- شروط التقسيم..... 66

4- فائدة التقسيم بالنسبة للباحث 67

سادسا: كتابة البحث العلمي..... 68

المحور الثالث:

قواعد تحرير البحث العلمي

أولا: تقنية تحرير البحث العلمي 71

1- الأسلوب ..... **Erreur ! Signet non défini.**

2- الاقتباس وأحكامه (الاقتباس الحرفي والمعنوي) 73

3-التهميش وأحكامه:..... 75

4-مسودة البحث 78

ثانيا: الإخراج النهائي للبحث العلمي 80

1- الصفحات التمهيدية 80

1-2- صفحة الآية القرآنية..... 81

2- المقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

3- محتوى البحث..... 84

فهرس المحتويات

4- الخاتمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

5- المراجع وفهرس المحتويات 84

6- الملاحق 86

7- فهرس المحتويات..... 86

8- اللمسات الأخيرة..... 87

الخاتمة:..... 91

قائمة المصادر والمراجع: 93

فهرس المحتويات:..... 100